

# اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

## تقرير الدورة السابعة عشرة

٢٩ - ٣١ أيار / مايو ١٩٩٤

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية ١٩٩٤

UNEP REGIONAL OFFICE  
WESTERN ASIA

الملحق رقم ١٩



الأمم المتحدة

نيويورك ١٩٩٤

ملاحظات

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام  
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى وثيقة  
من وثائق الأمم المتحدة

E/1994/39  
E/ESCWA/17/19

94-0308

United Nations Publications

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
١	١	مقدمة .....
		<u>الفصل</u>
		<u>الأول-</u> القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها أو للإحاطة علماً بها .....
٢	٢	ألف- القرارات المرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها
٢		باء- القرارات المرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها .....
٥		الثاني- أعمال اللجنة منذ انعقاد الدورة السادسة عشرة .....
٦	٢٨-٣	ألف - أنشطة الهيئات الفرعية .....
٦	٣	باء - أنشطة أخرى .....
٦	٥-٤	جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى .....
٦	٢٨-٦	الثالث - الدورة السابعة عشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .....
١٠	١٤٠-٢٩	ألف - الحضور وتنظيم الأعمال .....
١٠	٣٦-٢٩	باء - جدول الأعمال .....
١١	٣٧	جيم - وقائع الجلسات .....
١٢	١٤١-٣٨	الرابع - القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابعة عشرة .....
٢٩		
		<u>المرفقات</u>
٣٤		المرفق الأول- قائمة بأسماء المشاركين .....
٤٥		المرفق الثاني - قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة عشرة .....
٤٨		المرفق الثالث - قائمة بالمنشورات والوثائق الأساسية الصادرة عن اللجنة منذ دورتها السادسة عشرة .....
٥١		المرفق الرابع - تقرير الأمين التنفيذي المقدم عملاً بالقرار ١٩٢(د-١٦) بشأن مقر اللجنة الدائم .....

## مقدمة

١- يستعرض هذا التقرير أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا منذ انعقاد دورتها السادسة عشرة في عمان في الفترة من ٣٠ آب/اغسطس الى ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢. وقد اعتمدت اللجنة هذا التقرير بالإجماع في جلستها الختامية المعقودة في عمان في ٣١ ايار/مايو ١٩٩٤.

## الفصل الأول

القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها أو للإحاطة علماً بها

٢- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الخامسة، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، عدداً من القرارات، لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها أو للإحاطة علماً بها، وفيما يلي نصها:

الف- القرارات المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها (\*)

١٩٦(د-١٧) تواتر دورات اللجنة الوزارية ودورات اللجنة الفنية (١)

### إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارها ١٥٨ (د-١٤)، المؤرخ في ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧، بشأن عقد الدورات الوزارية مرة كل سنتين،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٧٨ (د-١٦)، المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، بشأن تواتر دورات اللجنة الفنية، والذي تقرر فيه أن تُعقد دورة للجنة الفنية، في العام الذي لا تُعقد فيه دورة اللجنة الوزارية،

واقتراناً منها بجدوى تواصل دورات اللجنة الفنية ودورات اللجنة الوزارية، وانعقادها متلاحقة في فترة زمنية واحدة، وبضرورة أن يكون عقد دورات اللجنة الوزارية في سنوات فردية انسجاماً مع دورات الميزانية في منظومة الأمم المتحدة ومع دورة رصد التقدم المحرز في برامج عمل المنظومة،

وإذ تضع في اعتبارها صلاحيات اللجنة الفنية، كما جاءت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٤/١٩٨٢، المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٢، بشأن إنشاء لجنة دائمة للبرنامج للجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وقراره ٨٠/١٩٨٤، المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٤، بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا،

١- تقرر أن يقترن انعقاد اجتماعات اللجنة الفنية، من الآن فصاعداً، مع انعقاد دورات اللجنة الوزارية، وهو ما كان متبعاً في السابق، وأن تُعقد اللجنة الفنية اجتماعاتها قبيل الاجتماعات الوزارية؛

(\*) ترد نصوص هذه القرارات في الفصل الرابع من هذا التقرير.

(١) اعتمدت اللجنة الفنية في دورتها الثامنة هذا القرار لعرضه على الدورة السابعة عشرة للجنة.

٢- تقرر أيضاً أن تُعقد دورات اللجنة الوزارية، بدءاً من عام ١٩٩٥، في الاعوام الفردية، انسجاماً مع دورة الميزانية في منظومة الأمم المتحدة ومع دورة رصد التقدم المحرز في برامج عمل المنظومة؛

٣- تؤكد طلبها الى الأمين التنفيذي، في الفقرة ٢(د) من منطوق القرار ١٥٨ (د-١٤)، إعداد تقرير مفصل عن نشاطات اللجنة وخططها وبرامجها ورفعها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الذي لا تُعقد فيه دورة.

الجلسة العامة الخامسة

٣١ أيار/مايو ١٩٩٤

١٩٧(د-١٧) المقر الدائم للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

### إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إن تستذكر قرارها ١٩٢(د-١٦) المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن المقر الدائم للجنة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/١٩٩٣ المؤرخ ٢ شباط/فبراير ١٩٩٣،

وإن تأخذ في الاعتبار التقرير الذي قدمه الأمين التنفيذي الى الدورة السابعة عشرة للجنة، بناءً على القرار ١٩٢(د-١٦)، والمداولات والاجراءات التي تمت بشأنه في الاجتماع المغلق لرؤساء الوفود، بقصد اختيار دولة المقر الدائم،<sup>(١)</sup>

١- تعرب عن بالغ تقديرها لحكومة الجمهورية العراقية على استضافتها للجنة خلال السنوات الماضية؛

٢- تعرب أيضاً عن بالغ تقديرها للحكومة الأردنية على دعمها وتعاونها في توفير التسهيلات والمساعدات للمقر المؤقت للجنة؛

٣- تعبر عن بالغ تقديرها لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر اللتين أعربتا عن استعدادهما لاستضافة المقر الدائم للجنة؛

٤- تقرر، بعد الإطلاع على العرض المقدم من الحكومة اللبنانية وموافقة اللجنة عليه، رفع توصية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد بيروت مقراً دائماً للجنة؛

٥- ترجو من الأمين العام:

(١) للاطلاع على المناقشات التي جرت بهذا الخصوص، انظر الفقرات ١٢٤-١٣٥ من هذه الوثيقة.

(١) أن يُباشِر الاتصالات بالحكومة اللبنانية، في أقرب فرصة ممكنة بعد استكمال الاجراءات القانونية مع الأمم المتحدة، بشأن ما ورد في الفقرة ٤ أعلاه، للتفاهم على المسائل والالتزامات المتعلقة بعملية نقل المقر الدائم، ولعقد اتفاقية المقر والاتفاق على جدول زمني مناسب وعلى الترتيبات اللازمة لانتقال المقر الدائم الى بيروت وفق متطلبات قيام اللجنة بعملها على الوجه المطلوب؛

(ب) أن يتخذ كافة الخطوات اللازمة لتنفيذ انتقال المقر الدائم وفقاً لهذا القرار؛

٦- تطلب الى الأمين التنفيذي أن يقدم تقريراً الى الدورة الثامنة عشرة للجنة حول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الخامسة

٣١ أيار/مايو ١٩٩٤

١٩٨(د-١٧) إنشاء لجنة للتنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

#### إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إن تشير الى قراراتها ١٨٢ (د-١٦) بشأن عقد التعمير والتأهيل لغربي آسيا (١٩٩٤-٢٠٠٣)، و١٨٦(د-١٦) بشأن الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للأسرة ١٩٩٤، و١٨٧ (د-١٦) بشأن مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية، و ١٨٨ (د-١٦) بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام و ١٨٩ (د-١٦) بشأن المؤتمر العربي للسكان ١٩٩٣،

وإدراكاً منها لأهمية تنسيق أنشطة التنمية الاجتماعية على المستوى الاقليمي وما يرتبط بها من قضايا خاصة بالتنمية البشرية والسكان والمستوطنات البشرية والمجتمعات المحلية وشؤون الأسرة والنهوض بالمرأة في منطقة غربي آسيا، وفقاً لظروف دول المنطقة وواقعها الثقافي والحضاري ونسجها الاجتماعي واحتياجاتها في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

ووعياً منها لأهمية زيادة إسهام الجهات المختصة في الدول الأعضاء في اللجنة في تخطيط وتطوير برامج الأمانة التنفيذية في المجال الاجتماعي للجنة وفي تحديد أولويات الخطط والبرامج الاجتماعية،

واسترشاداً بما قامت به لجان الأمم المتحدة الاقليمية الأخرى من انشاء لجان متخصصة للتنمية الاجتماعية تتولى تنسيق العمل في مناطقها،

وإدراكاً منها أيضاً لضرورة تعزيز التنسيق والتكامل بين اللجنة والمنظمات العربية والاقليمية في سياسات وبرامج وأنشطة التنمية الاجتماعية للمنظمات من أجل تلبية حاجات ومتطلبات الدول الأعضاء وتطويرها خدمة لغايات التنمية الشاملة لدول المنطقة،

١- تقرر إنشاء لجنة للتنمية الاجتماعية تتكون من ممثلين للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وتتولى القيام بالمهام التالية:

(أ) المشاركة في وضع وصياغة الأولويات المتعلقة ببرامج العمل والأولويات وخطط العمل المتوسطة الأجل في مجالات التنمية الاجتماعية؛

(ب) رصد التقدم المحرز في البرامج والأنشطة الاجتماعية في الدول الأعضاء في اللجنة وإعداد التوصيات اللازمة لتعزيز مسيرة التنمية الاجتماعية في هذه الدول؛

(ج) متابعة المؤتمرات الدولية والاقليمية ومشاركة الدول الأعضاء فيها، وتنسيق الجهود الاقليمية على صعيد تنفيذ القرارات والتوصيات؛

(د) تحديد مراكز اتصال مع الامانة التنفيذية لتنسيق الأنشطة الاجتماعية المختلفة ومتابعة تنفيذها؛

٢- تقرر أيضا أن تعقد لجنة التنمية الاجتماعية اجتماعاتها مرة كل سنتين ابتداء من عام ١٩٩٥؛

٣- تدعو الأمين التنفيذي الى متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في هذا الشأن الى الدورة الثامنة عشرة.

الجلسة العامة الخامسة

٣١ أيار/مايو ١٩٩٤

باء- القرارات المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علما بها<sup>(\*)</sup>

- ١٩٩ (د-١٧): الخطة متوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧.
- ٢٠٠ (د-١٧): برنامج العمل والأولويات المعدل لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.
- ٢٠١ (د-١٧): الخطوط العامة المقترحة لبرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.
- ٢٠٢ (د-١٧): مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢).
- ٢٠٣ (د-١٧): متابعة قرارات وتوصيات الاجتماع الاقليمي الحكومي التحضيري والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

(\*) ترد نصوص هذه القرارات في الفصل الرابع من هذا التقرير.



## الفصل الثاني

### أعمال اللجنة منذ انعقاد الدورة السادسة عشرة

#### الف - أنشطة الهيئات الفرعية

٢- أنشئت اللجنة الدائمة للبرنامج، بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الآكوا)<sup>(١)</sup>، بموجب قرارها ١١٤(د-٩)، المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢، بشأن الخطة المتوسطة الأجل للجنة الاقتصادية لغربي آسيا للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩. وبموجب قرار الآكوا ١٢٥(د-١١)، المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٤، بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنة، سُميت اللجنة الدائمة للبرنامج باللجنة الفنية وعهدت إليها اختصاصات إضافية من بينها النظر في جدول أعمال دورات الآكوا. وعقدت اللجنة الفنية دورتها الثامنة في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في عمّان، مقر اللجنة المؤقت. وبموجب القرار ١٧٩(د-١٦) المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، الذي اتخذته اللجنة في دورتها السادسة عشرة، أنشئت في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هيئة فرعية ثانية هي لجنة الإحصاء. وقد تقرر أن تعقد لجنة الإحصاء اجتماعاتها كل سنتين، ابتداء من عام ١٩٩٥.

#### باء - أنشطة أخرى

٤- وطبقا للقرار ١٧٥(د-١٥) المؤرخ ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ بشأن تعزيز دور واداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أنشئت هيئة استشارية من الممثلين الدائمين تضم رؤساء البعثات الدبلوماسية للدول الاعضاء في مقر اللجنة. وقد اجتمعت تلك الهيئة بصفة دورية خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠. وبعد تجميع موظفي الامانة التنفيذية للاسكوا في عمّان في عام ١٩٩١ عقدت تلك الهيئة، ممثلة برؤساء البعثات الدبلوماسية في الأردن عدة اجتماعات كان آخرها في عمّان في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤. وتزعم الاسكوا تنشيط دور هذه الهيئة الاستشارية عن طريق تكثيف المشاورات معها.

٥- والتقرير الذي أعده الأمين التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ يتناول الأنشطة التي اضطلعت بها الاسكوا منذ انعقاد الدورة السادسة عشرة<sup>(٢)</sup>.

#### جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى

٦- استمرت الامانة التنفيذية للاسكوا في تعزيز علاقاتها مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

(١) عدلت تسمية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الآكوا) فأصبحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٥.

(٢) انظر الوثائق: (E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.1-10) و (E/ESCWA/17/4(Part II)).

- ٧- وتابعت الاسكوا تعاونها الفعّال مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مشاريع يمولها البرنامج وشملت مشاريع إنمائية في ميادين الاستثمار الصناعي والهندسي، وصناعات الهياكل الأساسية، وتقنيات الغاز الحيوي، والاسكان المنخفض التكلفة والسليم بيئياً، والزمالات الدراسية في مجال التخطيط.
- ٨- وتعاونت الاسكوا أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم ندوة إقليمية لتطوير واستغلال الغاز الطبيعي وآفاق تسويقه حتى بداية القرن الواحد والعشرين.
- ٩- وعقدت حلقة عمل إقليمية حول التحفيز على تنظيم المشاريع ومفاهيم التدريب لتوسيع الاستثمار الصناعي في منطقة الاسكوا في عمّان في ٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بالتعاون بين الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الأردني للإدارة. كما عقدت ورشة عمل إقليمية بعنوان «دليل المدرّب، كيف تؤسس مشروعاً خاصاً بك» لتدريب المدرّبين في القاهرة في فترة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر - ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التدريب التابع لشركة «المقاولون العرب».
- ١٠- وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واصلت الاسكوا تعاونها مع البرنامج في مجال التكنولوجيا الحيوية الحديثة، كما واصلت تعاونها في العمل من أجل استكشاف آفاق استبدال المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في منطقة الاسكوا. وعقد اجتماع للخبراء في هذا الموضوع في عمّان في ١ و٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وتعاونت الاسكوا كذلك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع البنك الإسلامي للتنمية في مشروع إقليمي لتقييم موارد المياه باستخدام أساليب الاستشعار عن بُعد.
- ١١- وفي سياق تعزيز التعاون الإقليمي والاقليمي في قطاع المياه، نظّمت الاسكوا الندوة الإقليمية عن استعمالات المياه والمحافظة عليها، التي انعقدت في عمّان في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وحضرها ممثلون عن الدول الأعضاء في الاسكوا وممثلون عن بلدان مهتمة بهذا الموضوع، مثل تونس والسودان والمغرب، وخبراء من هيئات عربية وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة وتعمل في مجال المياه.
- ١٢- وأنشئت، بالتعاون مع المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد) ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية (اليونيسكو/روستاس)، لجنة توجيهية لتنسيق الأنشطة المائية المختلفة، كمشاريع الاستشعار عن بُعد، وتغلغل مياه البحر، ورسم أطلس مائي للعالم العربي والمناطق الأخرى ذات الصلة. كذلك تم في عام ١٩٩٢ توقيع اتفاقية بين الاسكوا واكساد للتعاون في مجالي التصحر والموارد الطبيعية التي تشمل الأراضي والمياه والثروة النباتية.
- ١٣- واشتركت الاسكوا في الاجتماع الأول لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بشأن موارد الأراضي والمياه والذي نظّمته منظمة الصحة العالمية في مصر في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٢ بغرض مناقشة أساليب التعاون والتنسيق بين منظمات الأمم المتحدة والوكالات الإقليمية العربية.

١٤- استمر التعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ووقع كل من مكتب الفاو الاقليمي للشرق الأدنى والاسكوا والاتحاد الاقليمي للإئتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا على اتفاقية تتعلق بتحضير وطبع كتاب دراسي حول الإقراض الزراعي يمكن استعماله في الجامعات العربية. واستمر التعاون الوثيق بين الاسكوا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) من خلال شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو. وفيما يتعلق بمشاريع المساعدة الفنية، نفذت الاسكوا بالتعاون مع الفاو، مشروعاً حول المؤتمر العربي الثاني عن آفاق التقانات الحيوية الحديثة (جنباً إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة) ومشروعاً حول إعداد إطار للسياسة العامة وبرنامج عمل اقليمي للمرأة في مجال الزراعة في الشرق الأدنى.

١٥- وتم التوقيع في عام ١٩٩٣ على مذكرة تفاهم بخصوص التعاون والتنسيق بين الاسكوا والمركز الدولي للبحوث الزراعية والمناطق الجافة (إيكاردا).

١٦- وفيما يخص الاتحاد الدولي للاتصالات فإن الاسكوا تضطلع بأنشطة تعاونية مع الاتحاد من خلال اشتراكها في اللجنة المنظمة للندوة العالمية للاتصالات.

١٧- وعقدت ورشة عمل مشتركة بين الاسكوا وبرنامج ترينمار التابع للاونكتاد حول النقل متعدد الوسائط لكبار المسؤولين في عمان في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

١٨- وتم تنظيم اجتماع فريق خبراء حول التعطل في دول الاسكوا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في عمان في ٢٦-٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٢.

١٩- وفي مجال السكان، تعاونت الاسكوا مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تنظيم المؤتمر العربي للسكان الذي انعقد في عمان من ٤-٨ ابريل/نيسان ١٩٩٣، واهيئت اتصالات وثيقة مع الصندوق المذكور ومع البرنامج الوطني لفريق الدعم الفني التابع له.

٢٠- وبالإشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أسهمت الاسكوا في النهوض بالمرأة من خلال تنفيذ مشروع لزيادة القدرة الاحصائية لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية. كذلك شملت أنشطة الاسكوا مشروعاً لتشجيع اشتراك المرأة في الصناعات النسيجية والغذائية، ودعم المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة في منطقة الاسكوا، والتحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: المساواة والتنمية والسلام. وفي الميدان الاجتماعي تعاونت الاسكوا مع مكتب الأمم المتحدة في فيينا في إعداد دراسة اقليمية بشأن المعاقين، وفي دراسة وضع المستن ومنسقبلهم، وفي التحضير للسنة الدولية للأسرة.

٢١- واستمر التعاون الوثيق مع منظمة المؤتمر الاسلامي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الاقليمية في مجالات التكنولوجيا الحيوية، وتقنية زرع الأنسجة وتطبيق هذه التكنولوجيا وكذلك إدماج العلم والتكنولوجيا في عملية تخطيط التنمية وإدارتها.

- ٢٢- ووقعت الاسكوا مع البنك الاسلامي للتنمية اتفاقية للاشتراك معه في تمويل مشروع لتقييم الموارد المائية باستخدام أساليب الاستشعار عن بُعد.
- ٢٣- وقد اتخذت خطوات أولية لتنسيق أنشطة الاسكوا المتعلقة بالمياه مع الشبكة المشتركة بين البلدان الاسلامية لتطوير الموارد المائية وادارتها.
- ٢٤- واستمرت الاسكوا في التعاون على نحو وثيق مع جامعة الدول العربية، وشرعت في إجراء اتصالات لتعزيز التعاون الوثيق من أجل إقامة شبكة تدريب للمجلس الاقليمي للموارد المائية، وتحري إمكانية عقد مؤتمر حول الموارد المائية في الأراضي العربية المحتلة. واشتركت الاسكوا كذلك بصفة مراقب في اجتماع لجنة تنسيق المعلومات التجارية التابعة لجامعة الدول العربية.
- ٢٥- واشتركت الاسكوا في المعرض التجاري العربي - الافريقي الأول الذي أقيم في تونس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وقدمت ورقة حول العلاقات التجارية بين بلدان منطقة الاسكوا والبلدان الافريقية. وقد اشتركت في إقامة ذلك المعرض جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وتعاونت الاسكوا مع جامعة الدول العربية أيضا في تنظيم المؤتمر العربي للسكان الذي انعقد في عمان في ٤-٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣.
- ٢٦- وتم التوصل الى اتفاق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب) للتعاون في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل-٢) الذي سيعقد في عام ١٩٩٦.
- ٢٧- وتتركز الجهود التي تبذلها المنظمات الاقليمية على الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومن بين المنظمات الاقليمية التي ستشارك في ذلك المؤتمر جامعة الدول العربية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية ومنظمة العمل العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. وتواصل الاسكوا التعاون مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية عن طريق مشروع مسح الأسر الاقليمي.
- ٢٨- وفي سياق قرار الاسكوا ١٨٠(د-١٦) المؤرخ ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ والصادر بشأن التعاون والتنسيق في مجال التنمية، وهو القرار الذي دعت فيه اللجنة إلى «إنشاء لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات العربية والدولية تعنى بالبيئة والتنمية في منطقة الاسكوا ٠٠٠ بهدف تعزيز التنمية المستدامة والسليمة بيئيا»، قامت الاسكوا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بتأسيس اللجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في الوطن العربي.

### الفصل الثالث

#### الدورة السابعة عشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

##### الف - الحضور وتنظيم الأعمال

٢٩- عقدت الاسكوا دورتها السابعة عشرة على المستوى الوزاري، في مقرها المؤقت بعمّان، في الفترة من ٢٩ الى ٣١ ايار/مايو ١٩٩٤، وشملت أعمالها عقد خمس جلسات.

٣٠- حضر الدورة مندوبون عن الدول الأعضاء التالية<sup>(١)</sup>: المملكة الاردنية الهاشمية، والامارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية.

٣١- واستناداً الى أحكام المادة ٦٣ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شاركت في أعمال الدورة السابعة عشرة للجنة، بصفة مراقب، كل من الدول التالية الاعضاء في الامم المتحدة غير الاعضاء في الاسكوا: الاتحاد الروسي، وأرمينيا، واسبانيا، والمانيا، واندونيسيا، وايطاليا، وبولندا، وتركيا، وجمهورية كوريا، وجمهورية جنوب افريقيا، ورومانيا، والسودان، والسويد، والصين، وفرنسا، والكرسي الرسولي، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وهنغاريا، ويوغوسلافيا.

٣٢- حضر الدورة مراقبون عن منظمات الامم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة التالية: الاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، وصندوق الامم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، واللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة، ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ووكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٣٣- وشارك في الدورة ايضا، بصفة مراقب، ممثلون عن المنظمات الاقليمية الحكومية وغير الحكومية التالية: اتحاد الجامعات العربية، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، واتحاد المصارف العربية، والاتحاد النسائي الأردني، والبنك الاسلامي للتنمية، وجامعة الدول العربية، ورابطة العالم الاسلامي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمركز الديموغرافي بالقاهرة، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ومنظمة العمل العربية.

(١) للاطلاع على أسماء المشاركين في الدورة، أنظر المرفق الأول.

١- انتخاب أعضاء المكتب

٣٤- انتخبت اللجنة، بالتركية، في جلستها الأولى المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤ معالي السيد زياد فريز (وزير التخطيط، رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية)، رئيساً للدورة السابعة عشرة، ومعالي السيد عبد الرحمن مدني (وزير الري، ورئيس وفد الجمهورية العربية السورية)، ومعالي الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني (وزير المالية والتجارة والاقتصاد ورئيس وفد دولة قطر)، نائبين للرئيس، والسيد وليد سعيد مصطفى (نائب رئيس وفد فلسطين)، مقررًا للدورة.

٢- وثائق التفويض

٣٥- عملاً بالمادة ١١ من النظام الداخلي، قدمت إلى الأمين التنفيذي وثائق تفويض الممثلين وقام أعضاء المكتب بفحص وثائق التفويض وتأكدوا من أنها مستوفية للشروط.

٣- تنظيم الأعمال

٣٦- اعتمدت اللجنة، في جلستها الأولى، تنظيم الأعمال بصيغته المعدلة الواردة في الوثيقة E/ESCWA/17/2/Rev.1.

باء - جدول الأعمال

٣٧- اعتمدت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة E/ESCWA/17/L.1/Rev.2 على النحو التالي<sup>(١)</sup>:

- ١- إفتتاح الدورة
- ٢- إنتخاب أعضاء المكتب
- ٣- إقرار جدول الأعمال
- ٤- تنظيم الأعمال
- ٥- دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة والتي ليست أعضاءً في اللجنة إلى الاشتراك بصفة استشارية في الدورة السابعة عشرة للجنة.
- ٦- تقرير الأمين التنفيذي عن نشاطات اللجنة:

(١) للاطلاع على الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة عشرة، أنظر المرفق الثاني.

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣؛

(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها السادسة عشرة:

١٤ القرار ١٧٩ (د-١٦) بشأن انشاء لجنة احصاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

١٥ القرار ١٨٠ (د-١٦) بشأن التعاون والتنسيق الاقليميين في ميدان البيئة والتنمية المستدامة؛

١٦ القرار ١٨١ (د-١٦) بشأن دعم مشروع مسوح الأسر الاقليمي في دول الاسكوا؛

١٧ القرار ١٨٢ (د-١٦) بشأن عقد التعمير والتأهيل لغربي آسيا (١٩٩٤-٢٠٠٣)؛

١٨ القرار ١٨٣ (د-١٦) بشأن إعادة تعمير لبنان؛

١٩ القرار ١٨٤ (د-١٦) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة؛

٢٠ القرار ١٨٥ (د-١٦) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي في الجولان السوري المحتل؛

(ج) أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للاسكوا؛

(د) التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية.

٧- الوضع المالي لبرامج اللجنة.

٨- إعادة تشكيل هيكل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي: إعادة تشكيل هيكل برامج الاسكوا.

٩- الخطة متوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، التنقيح الثاني.

١٠- مشروع برنامج العمل والأولويات المعدل لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

١١- الخطوط العامة المقترحة لبرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٢- تعيين جهات تنسيق فيما بين القطاعات.

١٣- مقر اللجنة الدائم (القرار ١٩٢ (د-١٦) بشأن مقر اللجنة الدائم).

١٤- قضايا أو مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة: سبل تعزيز آليات وأساليب تنشيط التبادل التجاري البيني فيما بين الدول الاعضاء في اللجنة.

١٥- اعتماد التقرير الختامي للجنة الفنية عن أعمال دورتها الثامنة.

١٦- موعد ومكان انعقاد الدورة الثامنة عشرة للجنة وجدول أعمالها المؤقت.

١٧- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة عشرة.

جيم - وقائع الجلسات

٢٨- مندوباً عن صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم ولي العهد افتتح الدورة معالي السيد زياد فريز وزير التخطيط في المملكة الاردنية الهاشمية، رئيس الدورة السابقة ورئيس الوفد الاردني الى الدورة السابعة عشرة؛ وألقى معاليه كلمة سموه الى الدورة الوزارية الذي تفضل سموه برعايتها. وفي الكلمة رحّب صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال برؤساء وأعضاء الوفود والمنظمات الدولية المشاركة في الدورة، وأعرب عن أمله في أن تتكلّل جهودهم بالنجاح والتوفيق.

٢٩- وأشار سموه الى أن للاسكوا أهمية متميّزة بالنسبة لجميع دول المنطقة، خاصة في مجال تقديم المساعدات الفنية وإجراء الدراسات العلمية والمشاريع العملية اللازمة لدعم المسيرة التنويية لهذه الدول، ونوّه بالجهود التي تضطلع بها في هذا المجال.

٤٠- وذكر سموه أن انعقاد أعمال الدورة السابعة عشرة للجنة يكتسب أهمية خاصة في المرحلة الراهنة لأنه يأتي في ظل ظروف ومستجدات سياسية واقتصادية اقليمية ودولية سوف يكون لها أبلغ الأثر على جميع دول غربي آسيا دون استثناء.

٤١- وشدّد سموه على أن المسؤولية ملقاة على عاتق دول غربي آسيا لتطوير مفاهيم مشتركة وجديدة للأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بما يتفق وطبيعة المستجدات التي طرأت على المنطقة وبما يخدم مصالح كافة شعوبها.

٤٢- وأعرب سموه عن استعداد الأردن لتقديم العون والدعم لأي جهد يُبذل أو لأي عمل مشترك يخدم مصالح دول المنطقة ويعمل على تحقيق أهدافها المشتركة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

٤٣- واختتم سموه كلمته متمنياً للدورة النجاح في أعمالها.

٤٤- وألقى الأمين التنفيذي للاسكوا، السيد صباح بقجه جي، كلمةً وجّه فيها الشكر الى صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، ولي العهد المعظم، لتفضله برعاية الدورة. ووجّه الشكر أيضاً لمعالي السيد زياد فريز، رئيس الدورة السادسة عشرة للجنة، ولنائبه والمقرّر على ما بذلوه من جهود في إدارة أعمال الدورة السابقة.

٤٥- وانتقل الى ظروف انعقاد الدورة الحالية فذكر أن الدورة تنعقد في ظروف تتسم بتحوّلات وتغيّرات متسارعة شملت مختلف المجالات والمناطق في العالم، وأن تلك الظروف تشكّل ضغوطاً اجتماعية واقتصادية وسياسية هائلة على مجتمعات دول المنطقة مما يتطلب منها سرعة التكيف والتلاؤم مع تلك التحوّلات العالمية المتسارعة.



٤٦- وأشار الى أن عام ١٩٩٣ قد تميّز بعدة آثار اقتصادية سلبية كان أهم مؤشراتنا انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، أو تباطؤها، واستمرار العجز في موازين المدفوعات لمعظم دول المنطقة، غير أن المنطقة قد شهدت، مع ذلك، تطورات ايجابية شملت نمو دور القطاع الخاص وزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي في معظم دول الاسكوا، وكذلك إسهام القطاعات غير النفطية في معظم بلدان مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٤٧- وذكر أن الأمانة التنفيذية للاسكوا تسعى الى تغيير خططها وبرامج عملها بما يضمن تطوير دورها وأنشطتها واسلوب عملها ويجعل منها مركزا فعالا لدعم جهود التنمية وتطوير التعاون والتكامل الاقتصادي بين دولها.

٤٨- واستعرض بايجاز بعض الأنشطة التي نفذتها الاسكوا في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ وأشار الى أن بعض الأنشطة قد أضيفت استجابة للمستجدات. وذكر أن اللجنة قد سعت في إضطلاعها بأنشطتها الى بلورة مجالات التعاون الاقليمي بين دول المنطقة وتبيان معالمه وإمكانات تحقيقه.

٤٩- وقال إن قراءة سريعة للتطورات تبين بوضوح عمق التحديات التي تواجه هذا الجزء من العالم والتي تتطلب مواجهتها إعادة تنشيط التعاون فيما بين دول المنطقة، الأمر الذي قد يستلزم إعادة النظر في استراتيجية التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة العربية. ودعا في ختام كلمته رؤساء المنظمات الاقليمية والعربية المعنية بشؤون التنمية والتكامل الاقتصادي إلى التشاور حول عقد اجتماع يُخصص لبحث السبل الكفيلة بتطوير إسهام تلك المنظمات في رسم استراتيجية جديدة للتنمية والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة في ظل المتغيرات والمستجدات الدولية.

١- تقرير الأمين التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (البند ٦(أ) من جدول الأعمال) [E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.1-10] و (Part II) (١)

٥٠- استعرض الأمين التنفيذي الوثائق الواردة تحت هذا البند. وذكر أن معدل انجاز أنشطة اللجنة القابلة للقياس الكمي بلغ ٨٠ في المائة من مجموع الأنشطة المقررة على الرغم من ارتفاع نسبة الشواغر وبلوغها ٣٠ في المائة. وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، استأثرت باهتمام المندوبين مشكلة الشواغر، ومصير الأنشطة التي لم يتم تنفيذها في الفترة المحددة وكذلك الموارد المخصصة لتمويلها. وتركز النقاش كذلك حول التقارير المقدمة الى اللجنة حول قضايا محددة وخاصة الموارد المائية المشتركة في المنطقة.

٥١- وفيما يتعلق بالشواغر، استفسر ممثل إحدى الدول الأعضاء عن الأنشطة التي ألغيت أو أرجئت والمعايير المتبعة في هذه الحالات، وعن مبررات ارتفاع نسبة الشواغر والمحاولات الجارية لمثلها. وقال إن الوثائق المتعلقة بهذا البند ٦ (ب) عديدة وسوف يقدم وفده ملاحظاته كتابة إلى الأمانة التنفيذية.

(١) للاطلاع على المنشورات والوثائق الأساسية الصادرة عن اللجنة منذ دورتها السادسة عشرة، انظر المرفق الثالث.

٥٢- واستفسر ممثل آخر عما إذا كانت نسبة الشواغر الـ ٢٠ في المائة تعني عدم الاستفادة من ٢٠ في المائة من الموارد المتاحة. وأعرب عن أمله في أن تستفيد اللجنة من كل مواردها. واستفسر كذلك عن السبب في عدم استغلال اللجنة للتوظيف الممول من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة كما ورد في الوثيقة والتي ظلت شاغرة لمدة ٢٤ شهراً.

٥٣- وتحدث ممثل آخر فقال إن مشكلة الشواغر هي مشكلة قديمة تثار في كل دورة من دورات اللجنة والسبب في ذلك هو عدم استقرار مقر الأمانة التنفيذية وعدم استفادة بعض الدول الأعضاء من حصصها في الوظائف الفنية، إضافة إلى تناقص الموارد المالية المتاحة للأمم المتحدة وآثار ذلك على اللجان الإقليمية. وأعرب عن أمله في أن تشارك الدول الأعضاء في أعمال اللجنة بالمستوى اللازم من التمثيل وأكد على أهمية التغطية الإعلامية لأنشطتها. ودعا إلى تقييم عمل الأمانة التنفيذية للاسكوا مقارنة باللجان المماثلة لها. كما أشار إلى أن الاسكوا مازالت، بعد مرور ٢٠ عاماً على تأسيسها، تعاني من مشكلة ارتفاع نسبة الشواغر وما يترتب على ذلك من إلغاء أو تأجيل لعدد من الأنشطة المخطط لها.

٥٤- وطلب أحد الممثلين توضيح مسألة وقف التوظيف، وما إذا كان هذا الوقف يشمل البرامج الممولة من خارج الميزانية.

٥٥- أما بالنسبة للتعديلات التي طرأت على برنامج العمل، فقد أشار مندوب إحدى الدول إلى المرفق الأول للوثيقة قيد المناقشة، والذي يبين أن عدداً كبيراً من الأنشطة التي كان من المقرر تنفيذها قد «أرجى» أو «ألغى». واستفسر عن مصير تلك الأنشطة وعن سبب تأجيلها أو إلغائها خاصة وأنه قد رصدت لها موارد محددة.

٥٦- ورداً على التساؤلات المتعلقة بارتفاع نسبة الشواغر في الأمانة التنفيذية للاسكوا وإجراءات التعيين المتبعة، بيّنت ممثلة الأمانة التنفيذية أن السبب هو وقف التعيين للوظائف الفنية، ولذلك فإن الوظيفة الممولة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مثلاً، ظلت شاغرة لفترة طويلة. وأضافت ممثلة الأمانة التنفيذية أن وقف التعيين سيُرفع بعد الانتهاء من إعادة هيكلة برنامج عملها للفترة المقبلة. وفيما يتعلق بالأنشطة المرحّلة، قالت إنه كان قد تم ترحيل بعضها من برنامج العمل لعامي ١٩٩٠-١٩٩١ إلى برنامج العمل لعامي ١٩٩٢-١٩٩٣ وذلك بسبب الظروف التي مرت بها اللجنة، وأنه قد أُستعين بالخبراء الإستشاريين لإتمام بعض الأنشطة المرحّلة. أما المعايير المتبعة في تأجيل أو إلغاء الأنشطة فقد كانت تقوم على أولوية النشاط وعلى مدى توفر المتخصصين في الأمانة التنفيذية في ذلك المجال.

٥٧- وبيّن الأمين التنفيذي أن ملء الوظائف في الأمانة التنفيذية للاسكوا يتم عن طريق الإعلان عنها وفق القواعد المتبعة في الأمم المتحدة. وأشار إلى أن البرامج الممولة من خارج الميزانية لا تخضع لهذه القواعد من ناحية الحصر ووقف التعيين. وفي هذا الصدد شكر الأمين التنفيذي حكومتي السويد وألمانيا لتوفيرهما وظيفتين في مجال التنمية الاجتماعية والمياه.

- ٥٨- وأضافت ممثلة الأمانة التنفيذية أن وظائف الفئة الفنية من الرتبتين ف-١ و ف-٢ تشغل من خلال التعيينات الداخلية التي تخصص لموظفين من فئة الخدمات العامة ممن يجتازون امتحانات تمكنهم من الالتحاق بالفئة الفنية، وأن وظائف الفئة الفنية من الرتبة ف-٣ تخصص لمن اجتازوا امتحانات تنظيمها الأمانة العامة للأمم المتحدة في البلدان التي لم تشغل أكثر من نصف حصتها من الوظائف. وأما وظائف الرتبة ف-٤ وما فوقها فيتم الاعلان عنها وفق القواعد المتبعة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتتاح هذه الوظائف في العادة لموظفي الأمم المتحدة ولمرشحين من خارجها.
- ٥٩- وواصل الأمين التنفيذي تقديمه للبند ٦(٢) من جدول الأعمال، حيث استعرض بإيجاز كلاً من التقارير العشرة المعروضة على اللجنة في اطار هذا البند.
- ٦٠- وبخصوص الوثيقة المعنية بتنفيذ توصيات البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل (E/ESCWA/17/4/Add.1)، أكد ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على ضرورة التنسيق بين مختلف الأجهزة الإقليمية والدولية المعنية بحيث تتكامل أنشطتها. واقترح أن تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع الاسكوا بإعداد دراسة حول الآليات الممكنة لتمويل تنفيذ هذه التوصيات وتقديم هذه الدراسة الى الاجتماع المقبل لمجلس وزراء البيئة العرب.
- ٦١- وفيما يتعلق بالوثيقة المعنونة «تقديم المساعدة الى الصناعات القائمة» (E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.2) أعرب أحد المندوبين عن أملة في أن تقوم الاسكوا بدور رائد في هذا المجال، ولا سيما في تقديم المساعدة في مجال الصناعات المتطورة بدلاً من التركيز على الصناعات البسيطة، مثل الصناعات النسيجية.
- ٦٢- وأوضح الأمين التنفيذي أن الاسكوا تعمل على تلبية طلب الدول الأعضاء للمساعدة الفنية في مجال الصناعة في اطار مواردها وهي في هذا تنسق مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية.
- ٦٣- وأكد ممثل الأمانة التنفيذية على أهمية الملاحظات التي أُبدت والتي سوف تؤخذ في الاعتبار، خاصة في ضوء مؤتمر وزراء الصناعة العرب الذي سيعقد في الرباط في حزيران/يونيو ١٩٩٤ والذي سيبحث سبل دعم برنامج دعم الصناعات في المنطقة العربية والذي تتعاون اليونيدو والمنظمة العربية للصناعة والتعدين والاسكوا في تنفيذه.
- ٦٤- أما بالنسبة للتقرير الذي يتناول التعاون بين دول منطقة اللجنة في مجال الموارد المائية المشتركة (E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.3)، فقد أعرب ممثل الجمهورية العربية السورية عن تقديره للجهود التي بذلتها الاسكوا في إعداد هذا التقرير وقال إن المختصين من وفد بلاده قد قدموا ملاحظات حول ما ورد بشأن قضية المياه في بلاده لأخذها بعين الاعتبار عند إعداد الصيغة النهائية لهذه الوثيقة.
- ٦٥- وقال أحد المندوبين إنه بوسع اللجنة أن تبذل مزيداً من الجهود لإعداد دراسات عميقة ولاقتراح حلول بديلة للوصول الى توزيع عادل للموارد المائية وترشيد استخدامها. وذكر أنه يجب أن تكون هناك ضوابط أساسية تسترشد بها الدول المعنية في هذا المجال.

٦٦- وقال مندوب لبنان انه ينبغي التأكيد على أن حوض نهر الليطاني لبناني بكامله، إذ أن النهر ينبع من لبنان ويصب فيه.

٦٧- وقال أحد المندوبين إن الوثيقة تتناول موضوعاً يزداد أهمية في هذه المرحلة بالذات. وأضاف أنه قد لوحظ أن ما جاء في التقرير هو مجرد سرد للمعلومات، بينما تدعو الحاجة إلى الاهتمام بالجوانب القانونية. وأعرب عن الأمل في أن تُعَدَّ الأمانة التنفيذية للاسكوا دراسة عن ذلك وعن الحقوق العربية في المياه المشتركة. وقال أنه من المحبذ أن يكون هناك موقف عربي واضح وموحد تجاه هذه القضية.

٦٨- وأعرب ممثل أحد الوفود عن تقديره لقيام الأمانة التنفيذية بجمع المعلومات المتعلقة بالموارد المائية في الدول الأعضاء في اللجنة مشيراً إلى أنه لا يستطيع أن يفهم معنى مدى (التقدم المحرز). وأوضح أن الموارد المائية أصبحت محدودة للغاية. كما أعرب عن الأمل في أن يكون للاسكوا مستقبلاً دور إيجابي في هذا المجال.

٦٩- وفي هذا الصدد أوضح الأمين التنفيذي أن التقرير هو جرس الإنذار لمشكلة الاستغلال غير المشروع لمياه الدول الأعضاء.

٧٠- وفيما يتعلق بموضوع إنشاء لجنة اقليمية معنية بالموارد الطبيعية ذكر أحد الممثلين أن الورقة المقدمة تستحق التقدير وأوضح أن مضمونها يركز بشكل خاص على المياه.

٧١- وعن التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل ماردل بلاتنا، المعنية أيضاً بإدارة الموارد المائية، (E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.5)، أفاد ممثل أحد الدول الأعضاء بأن المختصين من وفد بلاده قد اجتمعوا مع نظرائهم في الأمانة التنفيذية وقدموا ملاحظاتهم على الورقة المعروضة للأخذ بها حين إعداد الصيغة النهائية للوثيقة.

٧٢- وبالنسبة للتقريرين المتعلقين بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة خلال العقد الماضي (E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.6) وتشجيع مشاريع مختارة لاستخدام الطاقة المتجددة (E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.7)، فقد أشاد ممثل إحدى الدول بمشروع الطاقة المتجددة الذي جرى تنفيذه في بلده في مجال التنمية الريفية والذي حقق درجة كبيرة من النجاح ولقي تجاوباً واقتناعاً شديدين من جانب المواطنين. ورحب بزيادة التعاون في هذا المجال.

٧٣- وأوضح رئيس الجلسة ان الوثيقة التالية الخاصة بموضوع تعزيز التعاون بين دول منطقة الاسكوا من أجل انشاء مركز لتعليم علوم وتكنولوجيا الفضاء (E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.8) إنما هي للإطلاع على ما تم انجازه في هذا الصدد.

٧٤- وعرض الأمين التنفيذي الوثيقة التالية المتعلقة بالدعم المقدم لمشاريع المساعدة الفنية من أجل النهوض بالمرأة (E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.9). ثم قدم الوثيقة التالية المتعلقة بالتقدم المحرز في خطة الاسكوا لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.10).

٧٥- ثم استعرض الأمين التنفيذي الجزء الثاني من الوثيقة المتعلقة بأنشطة التعاون الفني (E/ESCWA/17/4(Part II)).

٧٦- وألقى بكلمات ممثل كل من الاتحاد الروسي وألمانيا وجمهورية كوريا.

٢- تقرير الأمين التنفيذي عن نشاطات اللجنة: القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها السادسة عشرة (البند ٦(ب) من جدول الأعمال (E/ESCWA/17/5/Add.1-7))

٧٧- قدم الأمين التنفيذي الوثائق المدرجة تحت هذا البند وذلك للاطلاع على ما تم انجازه بشأن القرارات التي اعتمدت في الدورة السادسة عشرة، وأخذت اللجنة علماً بذلك.

١<sup>٤</sup> القرار ١٧٩ (د-١٦) بشأن انشاء لجنة احصاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/17/5/Add.1)

٢<sup>٤</sup> القرار ١٨٠ (د-١٦) بشأن التعاون والتنسيق الاقليميين في ميدان البيئة والتنمية المستدامة (E/ESCWA/17/5/Add.2)

٣<sup>٤</sup> القرار ١٨١ (د-١٦) بشأن دعم مشروع مسح الأسر الاقليمي في دول الاسكوا (E/ESCWA/17/5/Add.3)

٤<sup>٤</sup> القرار ١٨٢ (د-١٦) بشأن عقد التعمير والتأهيل لغربي آسيا (١٩٩٤-٢٠٠٣) (E/ESCWA/17/5/Add.4)

٧٨- أما فيما يخص القرار ١٨٣ (د-١٦) بشأن إعادة تعميم لبنان (E/ESCWA/17/5/Add.5)؛ فقد أعرب ممثل لبنان عن تقديره لاهتمام اللجنة ببلده الذي يحتاج الى موارد مالية كبيرة لتمويل النشاط الإعماري فيه. ثم تطرق الى ما ورد في الوثيقة بالنسبة لزراعة الأفيون والخشخاش فقال انها تبرز جانباً صغيراً فقط من مشكلات لبنان في مجال الزراعة. وأعرب عن أمله في ان تبرز الدراسة الجوانب الإيجابية والحاجة الى تقديم المساعدة الى لبنان.

٧٩- وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن الدراسة أعدت بناء على طلب الحكومة اللبنانية وبالتنسيق معها وتستهدف إجراء مسح كامل لسهل البقاع للقضاء على الزراعات غير المرغوبة. وأضاف أنه يجري حالياً تنفيذ المشروع.

٥' القرار ١٨٤ (د-١٦) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة (E/ESCWA/17/5/Add.6)؛

٨٠- وتحدث مندوب فلسطين فأعرب عن تقديره لما تبذله الأمانة التنفيذية من جهود لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، واستفسر عما إذا كانت جميع الأنشطة المعنية بالشعب الفلسطيني قد نُفذت بتمويل من الميزانية العادية.

٨١- وبهذا الخصوص أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن الأمين العام للأمم المتحدة كان قد طلب تقييماً لدور الاسكوا في تقديم الدعم الى الشعب الفلسطيني وأن الاسكوا قد قدمت ذلك التقييم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

٨٢- وذكر مندوب فلسطين أنه يأمل أن تتضمن الدراسة المتعلقة بمشكلة استصلاح الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي هي قيد الإعداد، تشخيصاً للحلول الناجمة لهذه المشكلة.

٦' القرار ١٨٥ (د-١٦) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين السوريين الراضين تحت الاحتلال الاسرائيلي في الجولان السوري المحتل (E/ESCWA/17/5/Add.7)؛

٨٣- وذكر ممثل الجمهورية العربية السورية أن لدى وفد بلده عدداً من الملاحظات حول هذه الوثيقة وتم بحثها مع الجهات المعنية في الأمانة التنفيذية للأخذ بها عند وضع الوثيقة في صيغتها النهائية. ورداً على ذلك أكد الأمين التنفيذي أنه يعتزم إرسال الدراسة التي أُعدت تنفيذاً لهذا القرار الى الجهات المعنية في الجمهورية العربية السورية للاسترشاد بآرائها في إعداد الصيغة النهائية.

٣- أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للاسكوا (البند ٦ ج) من جدول الاعمال (E/ESCWA/17/6)

٨٤- أحاطت اللجنة علماً بما تم تنفيذه من أعمال لمتابعة المؤتمرات العالمية والاجتماعات الاقليمية.

٤- التعاون فيما بين البلدان النامية والمنظمات الاقليمية (البند ٦ د) من جدول الاعمال (E/ESCWA/17/7)

٨٥- أحاطت اللجنة علماً بمحتوى الوثيقة.

٥- الوضع المالي لبرامج اللجنة (البند ٧ من جدول الاعمال (E/ESCWA/17/8(Add.1-3))

٨٦- قدم الأمين التنفيذي البند كما استعرض ممثل للأمانة التنفيذية ما ورد في الوثائق الثلاث المدرجة تحت هذا البند.

٨٧- وأشار أحد المندوبين الى أن الموارد المالية من خارج الميزانية والتي تعتمد عليها الأمانة التنفيذية للاسكوا لرفد ميزانيتها العادية لم تزد. وتساءل عن جهود الأمانة التنفيذية للإفادة من مصادر تمويلية أخرى.

٨٨- كما استفسر عدد من المندوبين عن أسباب عدم ورود أية مساهمات لحساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٨٩- وفي هذا الصدد، أشار أحد المندوبين الى أن الظروف غير الاعتيادية التي تمر بها الدول الأعضاء في الاسكوا حالت دون رد حساب المساهمات المالية. وأضاف أن من الأسباب الأخرى التي منعت دول الاسكوا من المساهمة في هذا الحساب عدم استقرار الأمانة التنفيذية وبيروقراطية صياغة البرامج وضعف التوجه الميداني.

٩٠- كما اقترح مندوب آخر على الأمانة التنفيذية أن تأخذ المبادرة في طرح مشاريع جديدة وعرضها على الدول المانحة المهمة بدفع عجلة المشاريع الإنمائية في البلدان النامية، بغرض تمويلها.

٩١- كما استفسر عدد من المندوبين عن الفروقات الملحوظة بين الميزانية العادية المعتمدة للأمانة التنفيذية للاسكوا لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ والانفاق الفعلي إذ أن هناك توفيراً بحدود ١٥ مليون دولار وتساءلوا عن انعكاسات ذلك على اعتماد الميزانيات اللاحقة وعمّا إذا كانت هذه الميزانيات ستقلص.

٩٢- وقد أوضح الأمين التنفيذي أن هذا التوفير مردّه أن ميزانية الاسكوا تقر على أساس المخصصات المعتمدة في العراق بوصفه بلد المقر. أما الانفاق الفعلي فهو يُقاس وفقاً للمعايير المالية المعتمدة للأردن. كما أكد أن ذلك لن يكون له انعكاس على المخصصات التي ستعتمد للميزانيات اللاحقة.

٩٣- وقال أحد المندوبين إن توجّه بعض منظمات الأمم المتحدة الى القاعدة الشعبية لتنفيذ مشاريع تفيد منها تلك القاعدة قد يشجع بعض الجهات الممولة على تمويل المشاريع ذات العائد الملموس. ودعا الأمانة التنفيذية الى اتباع هذا النهج، احتذاءً بمنظمة اليونيسف على وجه المثال.

٩٤- وأوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية أن بعض مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى كاليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي مؤسسات تمويلية تعنى بالعمل الميداني على الصعيدين الوطني والمحلي. أما الاسكوا فإن توجّتها إقليمي. وأضافت أنه على الرغم من إدراك الأمانة التنفيذية لأهمية الأنشطة الميدانية، فإن نظام الأمم المتحدة يُحتمُّ عليها تمويل معظم الأنشطة الميدانية من خارج الميزانية العادية، إلا أن الأمانة التنفيذية تسعى الآن لربط أنشطتها الميدانية بأنشطة بحثية لتأمين التمويل اللازم لها. وأفادت أن هناك توجّهاً نحو المشاريع الميدانية.

٦- إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي: إعادة

تشكيل هيكل برامج الاسكوا (البند ٨ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/17/9)

٩٥- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية عرضاً لهذا البند الذي يتناول إعادة تشكيل هيكل برامج الاسكوا عملاً بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بتعزيز دور اللجان الاقليمية ومساهماتها كمراكز للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الاقليمي. وأشارت الى أن عملية إعادة هيكلة برامج الاسكوا جاءت بناءً على ما ورد من آراء الدول الأعضاء المشاركة في اللجنة الفنية التي عقدت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ وكذلك استرشدت الأمانة التنفيذية بآراء نخبة من الخبراء في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٩٦- ووجه أحد المندوبين الانتباه الى الاشارة الواردة في الفقرة ٢٣ من الوثيقة قيد الاستعراض (E/ESCWA/17/9) إلى «أهمية تطبيق الديمقراطية في المنطقة»، وأكد على ضرورة التزام الأمانة التنفيذية باختصاصاتها وهي التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعدم الخروج عن نظامها الداخلي، وذلك رغم اهتمام جميع الدول الاعضاء بالديمقراطية.

٩٧- وتمنى مندوب دولة أخرى لو تضمن فريق الخبراء الذي قدم المشورة الفنية للأمانة التنفيذية بإعادة هيكلة برامج اللجنة ممثلين عن الدول الاعضاء لديهم معرفة بواقع الأمور في هذه الدول وليس فقط خبراء يعملون في منظمات اقليمية وعربية.

٩٨- وذكر مندوب فلسطين أنه سبق ان طلب وفده تخصيص برنامج للتنمية في الاراضي المحتلة. وأضاف أن إعادة هيكلة برامج اللجنة كما وردت في الوثيقة لم تعكس التطورات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم تتضمن أي برامج مخصصة لها. ودعا رؤساء الوفود الى اعتماد برنامج محدد بميزانية مناسبة لمساعدة الشعب الفلسطيني في المرحلة المقبلة.

٩٩- أكد الأمين التنفيذي أن الامانة التنفيذية تلتزم بدورها المتمثل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأشار إلى أن الوثيقة تتضمن سرداً لمقترحات الخبراء ولا تعكس بالضرورة موقف الأمانة التنفيذية. وفيما يتعلق بتكوين فريق الخبراء، قال إنه تألف بصورة رئيسية من خبراء عاملين في المراكز العلمية والجامعات والمؤسسات الحكومية في الدول الأعضاء.

٧- الخطة متوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ التنقيح الثاني (البند ٩ من جدول

الاعمال) (E/ESCWA/17/10)

١٠٠- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية عرضاً لهذا البند ذكرت فيه أن الخطة المنقحة تتألف من خمسة برامج فرعية تقوم على أساس محاور رئيسية عوضاً عن الهياكل القطاعية السابقة. وهذه البرامج هي: (١) إدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ (٢) وتحسين نوعية الحياة؛ (٣) والتنمية والتعاون الاقتصادي؛ (٤) والتنمية الاقليمية والتغيرات العالمية؛ (٥) وقضايا خاصة. ولخصت الأهداف العامة للخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ في ما يلي: (أ) زيادة تنسيق السياسات والمشاريع والبرامج؛ (ب) ومراعاة



الجوانب المختلفة للتنمية كالجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والايكولوجي والتكنولوجي؛ (ج) وتوفير فرص من شأنها دفع عجلة التنمية المستدامة في المنطقة؛ (د) ودراسة الآثار المترتبة على التكتلات الاقتصادية الدولية كالاتحاد الأوروبي، وغيره.

١٠١- وأشارت الى عدد من الاعتبارات التي روعيت في إعداد الخطة المنقحة ومنها: تناقص الموارد المالية المتاحة لأغراض التنمية، وتفاقم عدم الاستقرار السياسي، وضرورة تحقيق التوازن بين الاعتبارات البيئية وبين تنمية الموارد الطبيعية واستغلالها، ونشوء تكتلات اقتصادية عالمية، والنتائج المحتملة لمبادرات السلام.

١٠٢- وأشار أحد المندوبين الى التناقض بين التكامل الاقتصادي الذي تنشده اللجنة والاتجاه العالمي نحو تحرير السوق.

١٠٣- وردّ ممثل الأمانة التنفيذية بأنه لا تناقض بين التكامل الاقتصادي وتحرير السوق. حيث إن التكامل مدخل أساسي للانفتاح على الاقتصاد العالمي، ولا يمكن للدول الأعضاء أن تساهم في التطورات العالمية دون تكامل قوي فيما بينها.

١٠٤- وتحدثت إحدى المندوبات عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي سيعقد في بيجينغ عام ١٩٩٥، معربة عن أملها في أن تقدم الأمانة التنفيذية الدعم لجهود الدول المبدولة لإعداد مساهماتها في المؤتمر. وأثنت على جهود الأمانة التنفيذية في إعداد قاعدة بيانات عن المرأة، إذ لا توجد في المنطقة بيانات كافية لتلبية متطلبات إعداد التقارير الوطنية التي ينبغي تقديمها في مؤتمر بيجينغ. وقالت إن برنامج العمل يتضمن إقامة حلقة عمل لتحسين المهارات الريادية في إدارة المشاريع الصغيرة، وأعربت عن أملها في أن تركز هذه الحلقة على المرأة لأن هذه المشاريع من أفضل الأساليب لحل مشكلة الفقر.

١٠٥- أشار الأمين التنفيذي الى أن الأمانة التنفيذية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قامت بمساعدة إحدى الجمعيات الحكومية النسائية في انشاء مركز توثيق عن المرأة في الاردن، والى أنه قد عقدت دورتان حول الريادة في الاردن خصصت واحدة منها لتدريب المرأة.

١٠٦- وتكلم ممثل آخر عن البرامج الفرعية الجديدة فأشار الى أن تسمياتها تسمح بأن يدرج تحتها عدد كبير من المشاريع. ولذلك، أكد على أهمية حسن استخدام موارد اللجنة، والاستمرار في تركيز أنشطتها كجهاز رصد وإنذار مبكر للأحداث الاقتصادية والاجتماعية الهامة، والاضطلاع بالنشاطات الرائدة والجديدة التي قد يتعذر على الدول الأعضاء القيام بها.

١٠٧- وتحدثت مندوبة إحدى الدول عن موضوع الموارد المائية، وأشارت الى أهمية تحسين الأوضاع المالية للمؤسسات المعنية بالمياه. وكذلك الى ضرورة التصدي لموضوع المياه العادمة لما تشكله من مشاكل بيئية وصحية.

١٠٨- وأوضح ممثل الامانة التنفيذية أن الخطة متوسطة الأجل (E/ESCWA/17/10) لا تشير إلا الى الخطوط العامة للبرنامج الذي يتناول هذا الموضوع ولا تتضمن تفاصيله.

٨- مشروع برنامج العمل والاولويات المعدل لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (البند ١٠ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/17/11 و Corr.1)

١٠٩- قدمت ممثلة الامانة التنفيذية عرضاً لهذا البند أشارت فيه الى أن النهج الجديد الذي ستتبعه اللجنة سيؤدي الى ترشيد الموارد المتاحة، مالية كانت أم بشرية، وتعظيم أثر الأنشطة من خلال تناولها من جوانب متعددة. وعرضت مختلف المواضيع الواردة تحت كل برنامج فرعي من البرامج الفرعية الخمسة المقترحة.

١١٠- ثم تكلم أحد المندوبين مشيراً الى البرنامج الفرعي الخامس المعني بقضايا خاصة، وأعرب عن أمله في أن تشمل الأنشطة المدرجة تحته أنشطة خاصة بالأردن.

١١١- واقترح أحد المندوبين أن يجري تحديد الأنشطة المتعلقة بالأراضي الفلسطينية بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية المختصة.

١١٢- وأوضح ممثل الامانة التنفيذية الذي يرأس فريق العمل الخاص بفلسطين أن الامانة التنفيذية للاسكوا على إتصال بالمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار وأنه تم اختيار المشاريع في القطاع الزراعي في الأراضي المحتلة بناءً على التشاور مع الجهات الفلسطينية المعنية وسيقوم فريق من خبراء الاسكوا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بزيارة الأراضي المحتلة في حزيران/يونيو ١٩٩٤ للتشاور مع وزارة الزراعة والوزارات المعنية الأخرى والاتفاق على تفاصيل البرامج المتعلقة بها.

١١٣- وردت ممثلة الامانة التنفيذية على بعض الاستفسارات التي أثارها المشاركون ومنها عبارة «العلاقات الخارجية» الواردة في الوثيقة والتي تندرج تحتها علاقة الامانة التنفيذية للاسكوا مع أي جهة خارجة عن نطاق الدول الأعضاء. ولا يجري ذكر الدول الأعضاء تحت هذا العنوان حيث إن المهمة الرئيسية للاسكوا هي خدمة الدول الأعضاء وأوضحت أن برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ كان قد قُدم الى اللجنة الفنية في دورتها الثامنة، ولكن جرت إعادة تنقيحه تحت البرامج الفرعية الخمسة.

٩- الخطوط العامة المقترحة لبرنامج العمل والاولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (البند ١١ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/17/12)

١١٤- بينت ممثلة الامانة التنفيذية أن هذه الوثيقة تحتوي على الخطوط العريضة لبرنامج العمل والتي ستقوم الامانة التنفيذية بعد اعتمادها بصياغة الأنشطة بصورة تفصيلية بالتشاور مع الدول الأعضاء.

١١٥- وتحدث مندوب إحدى الدول عن البرنامج الفرعي المعني بتحسين نوعية الحياة، فقال ان هناك قضايا تؤثر على نوعية الحياة مثل الفقر والبطالة. وأعرب عن أمله في أن يجري تقديم برامج تفصيلية لمعالجة هذه المشكلات وعدم الاكتفاء بإجراء دراسات حولها.

١١٦- وفيما يتعلق بالمياه اقترح مندوب آخر إدراج نشاطين إضافيين هما: (أ) متابعة المسائل القانونية المتعلقة بالمياه، و(ب) دراسة الأحواض المائية المشتركة. وأكد على أهمية هذا الاقتراح ممثل آخر، وركز على ضرورة تناول موضوع كيفية تفعيل الاستثمار في الأحواض المائية المشتركة.

١١٧- وأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن الاسكوا تقوم حالياً بإجراء دراسة عن الموارد الجوفية البازلتية المشتركة بين الجمهورية العربية السورية والأردن. وقد تم الاتصال مع الجهات المعنية لإرسال خبراء من الأمانة التنفيذية إلى الجمهورية العربية السورية لدراسة هذا الموضوع. وأشار كذلك إلى أن التشريعات المائية تشكل جزءاً من إدارة الموارد المائية، وأن الاسكوا قد اقترحت إنشاء مجلس تنسيقي بين الدول الأعضاء لدراسة هذا الموضوع على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١١٨- وأشارت مندوبة إحدى الدول إلى أهمية دراسة انعكاسات عملية السلام على المنطقة، وقالت إنه ينبغي تحديد نوع الدراسات التي ستجري في هذا الإطار، وأكدت على أهمية آثار عملية السلام على اقتصادات المنطقة.

١١٩- ودعا مندوب آخر الأمانة التنفيذية إلى التنسيق مع المنظمات العربية الأخرى مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي عند تنفيذ أنشطتها. واقترح أن تقوم بالتعريف بالدراسات التي تعدها لتستفيد منها المنظمات الأخرى ولتجنب ازدواجية الجهود.

١٢٠- ثم أوضح الأمين التنفيذي بأن برامج اللجنة تُعنى بالمشكلات الاجتماعية التي تواجهها دول الاسكوا ومنها الفقر والبطالة التي تضمنها البرنامج الفرعي حول تحسين نوعية الحياة.

١٢١- ثم أشارت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى أن الاسكوا تسعى إلى اتباع نهج عمل جديد يهدف إلى إشراك الجهات المختصة في الدول الأعضاء في وضع تفاصيل برامج عملها ومناقشة الإطار العام والصيغة النهائية للدراسات الخاصة بها.

#### ١٠- تعيين جهات تنسيق فيما بين القطاعات (البند ١٢ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/17/13)

١٢٢- أشار بعض المندوبين إلى أن جهات التنسيق المركزية القائمة تكفي للتنسيق بين الجهات المعنية في الدول الأعضاء والشعب الفنية في الأمانة التنفيذية، وأشار بعض المندوبين أيضاً إلى أن التنسيق يمكن أن يتم بين الشعب الفنية ونظيراتها في الدول الأعضاء في مرحلة تنفيذ الأنشطة، واتفق على توضيح ذلك عند إعداد الصيغة النهائية للوثيقة.

١٢٣- وفي هذا الصدد اتفقت الآراء أيضاً على أن يبدأ هذا التشاور مع جهات التنسيق المركزية القائمة في جميع مراحل النشاط بدءاً بمرحلة التخطيط. كما اقترح أحد المندوبين أن تكون الأنشطة المقترحة منسجمة مع الاستراتيجيات الوطنية، وأكد الأمين التنفيذي أنه يتم وضع الأنشطة حسب احتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها.

١١- مقر اللجنة الدائم (القرار ١٩٢ (د-١٦) بشأن مقر اللجنة الدائم (البند ١٣ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/17/14)

١٢٤- عقد السادة رؤساء وفود الدول الأعضاء اجتماعاً مغلقاً ليحث البند ١٣ من جدول الأعمال. وطلب بعض رؤساء الوفود أن يتضمن التقرير النهائي للدورة أهم النقاط التي جرى بحثها أثناء الاجتماع المغلق ووافق على ذلك جميع الأعضاء.

١٢٥- في بداية الجلسة طلب رئيس الدورة من الأمين التنفيذي عرض البند. وقد بين الأمين التنفيذي أن التقرير الخاص بالمقر أُعدَّ بناءً على قرار اللجنة ١٩٢ (د-١٦) بشأن مقر اللجنة الدائم، ويحتوي تقييماً للعروض المقدمة من الأردن وقطر ولبنان لاستضافة المقر الدائم للجنة. وقال إن التقرير مطروح للنقاش. ثم طلب رئيس الدورة من الأمين التنفيذي أن يقرأ التقرير، وبعد ذلك بدأ النقاش.

١٢٦- أبدى رئيس وفد لبنان الملاحظات التالية:

(أ) شكر الأمانة التنفيذية على التقرير على الرغم من النواقص التي يتضمنها، ويعود السبب في ذلك إلى التطورات السريعة التي يشهدها لبنان في مجال إعادة الإعمار والبناء والتي شملت تأهيل المرافق كالكهرباء، والمياه، والاتصالات. وبين أن المبنى المكوّن من ثلاثين طابقاً سيتم إكماله وفقاً لمتطلبات اللجنة خلال نصف عام، وأن المبنى في قلب بيروت وسيُخصص بكامله لمنظمات الأمم المتحدة؛

(ب) المدارس والجامعات: تتوفر في لبنان مدارس باللغات العالمية، وسبع جامعات منها الجامعة الأمريكية والجامعة اليسوعية؛

(ج) موقع لبنان: يُعتبر لبنان مركزاً للتفاعل الحر للأفكار وجسراً للاتصالات بين الحضارات؛

(د) اتفاقية المقر: أصدرت الحكومة اللبنانية منذ سنة تشريعاً يكفل الحصانات والامتيازات للمنظمات الدولية والاقليمية، وكلفت وزارة الخارجية بتنفيذ مضمون هذا القانون مباشرة.

(هـ) الأمن: الأمن مستتب في ربوع لبنان الذي يتمتع بظروف أمنية أفضل مما هي عليه في بلدان أخرى. وفي لبنان عدد كبير من الأمريكيين إضافة إلى القنصلية والسفارة الأمريكية والمدارس الأمريكية؛

(و) وإضافة إلى ذلك فإن الاسكوا التي تواجه تحديات أساسية خلال هذه الفترة القصيرة القادمة في حاجة ماسة إلى الاستقرار.

١٢٧- وقد بين نائب رئيس وفد قطر أن دافع قطر على تقديم عرض استضافة المقر الدائم للجنة هو الحرص على توفير الاستقرار اللازم لقيامها بالمهام والمسؤوليات الموكلة إليها، إذ أن هذه اللجنة عانت لفترة طويلة من عدم الاستقرار الذي أضعف دورها في خدمة المنطقة. وقطر ستوفر للجنة كل المستلزمات اللازمة التي تمكنها من تنفيذ مهامها على أفضل وجه وكذلك أبدى الملاحظات التالية:

المرافق: الكهرباء والمياه والاتصالات متوفرة بصورة جيدة وأسعارها رخيصة جداً.

المبنى: المبنى الحالي ملائم للجنة حتى كمقر دائم ومع ذلك فإن قطر أبدت استعدادها لبناء مبنى جديد حسب المواصفات المطلوبة.

التعليم: المدارس متوفرة وتلبي احتياجات أبناء الموظفين بمختلف جنسياتهم.

السكن: متوفر والإيجارات معقولة.

الموظفون المحليون: قطر بلدٌ مستقبليٌّ للعمالة من مختلف بلدان العالم وبإمكان السوق المحلي توفير المهارات المطلوبة. وستُذلل الحكومة القطرية كذلك كافة الصعوبات المتعلقة بالتوظيف إن وجدت.

١٢٨- وأشار نائب رئيس وفد الأردن الى أن التقرير الذي أعدته اللجنة الفنية المكلفة من الأمم المتحدة لتقييم العروض لاستضافة المقر الدائم للاسكوا استناداً الى عدد من المعايير يبيّن بوضوح وموضوعية أن الأردن يحتل المرتبة الأولى من حيث توفر هذه المعايير وكما هو مبين في تقرير هذه اللجنة من حيث:

- أن الجانب الأمني في الأردن متميز عن بعض الدول المتقدمة للاستضافة، كما لا يوجد قيود على السفر، كما أن الجانب المالي لعملية النقل يبيّن تميّز الأردن من حيث النفقات الجارية أو نفقات النقل وبمبالغ كبيرة وواضحة يبيّنها التقرير؛
- أن ظروف المعيشة تفي بالحاجات العملية للجنة سواء ما يتعلق بنظام الاتصالات السلكية واللاسلكية أو نظام النقل وخدمات مرافق الماء والكهرباء وبشكل متميّز. كما أن المساكن تتوفر في الأردن ببسر وسهولة وإيجاراتها معقولة. ومن حيث الخدمات التعليمية فإن المدارس الدولية والمحلية المتنوعة متوفرة بما يلبي احتياجات الموظفين في الاسكوا؛
- في الأردن وفرة كبيرة في الأفراد ذوي المؤهلات العالية ويتقنون لغتين بما يمكنهم من أداء جميع وظائف الدعم المطلوبة لأعمال اللجنة؛
- وفي حالة اختيار الأردن مقراً دائماً للجنة فإن الحكومة الأردنية لن تتأخر عن تقديم كافة التسهيلات بما فيها البناء المناسب والمرافق والامتيازات الدبلوماسية وحسب اتفاقية مرضية للطرفين؛

وأكد نائب رئيس الوفد الأردني أن اختيار المقر الدائم للجنة لا بد أن يكون في ضوء التقييم الذي يبيّنه التقرير والذي يتبيّن من دراسته أن الأردن تقدم بأفضل الشروط.

١٢٩- أكد رئيس وفد العراق أن بلده مازال هو المقر الرئيسي للجنة الذي وقر لها كل التسهيلات للقيام بعملها على أفضل وجه، وليس من الحكمة الاستعجال في اتخاذ قرار بناء على الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق والتي قد تزول قريباً. ولهذا فإن العراق حرصاً منه على تضامن دول اللجنة إضافة إلى حرصه على اللجنة نفسها التي دعمها بسخاء، يرى أن يُصرف النظر عن اتخاذ قرار بنقل المقر الدائم من العراق إلى بلد آخر في هذه الظروف الاستثنائية وبدون أسباب مقنعة مما يعتبر معاقبة للعراق من قبل بعض أشقائه الأحرار الذي يرفضه العراق رفضاً باتاً.

١٣٠- وعند مناقشة التقرير حول المقر الدائم أشار ممثلو وفد الأردن وعمان وفلسطين أن المعلومات الواردة بالتقرير غير كاملة وتحتاج إلى استكمال حتى يتم اتخاذ القرار على أسس علمية وكاملة. وجرى نقاش حول طلب البعض تأجيل اتخاذ القرار في هذه الدورة ريثما تُستكمل المعلومات حتى لا يُتخذ القرار بناءً على تقرير غير مكتمل وحتى تُتاح الفرصة للدول الأعضاء الراغبة في استضافة المقر الدائم تقديم عروضها وذلك حسب الخيار (ب) الذي تضمنه التقرير.

١٣١- وأشار عدد من ممثلي الدول الأعضاء إلى ضرورة اتخاذ قرار في هذه الدورة بشأن العروض المقدمة، إذ أن تأجيل القرار سيضعف من الصعوبات التي تواجهها اللجنة في إدارة عملها، وليس معقولاً أن تعجز الوفود التي جاءت على مستوى رفيع عن اتخاذ قرار بهذا الشأن.

١٣٢- وقد جرى التصويت على المقترح الذي تقدمت به إحدى الدول لتأجيل اتخاذ القرار في هذه الدورة كما ورد في الخيار (ب) من التقرير على أن يتم البت في هذا الشأن خلال عام واحد. وكانت نتيجة الاقتراع هي: ست دول تؤيد التأجيل وسبع دول لم تؤيد التأجيل، وبذلك لم يحظ الاقتراح بأغلبية الأصوات حسبما هو منصوص عليه في النظام الداخلي للجنة ووفقاً لصلاحياتها.

١٣٣- بعد ذلك جرى التصويت لاختيار مقر دائم للجنة في واحدة من الدول التي أبدت استعدادها لاستضافة المقر الدائم للجنة ألا وهي: الأردن، ولبنان، وقطر، مع إصرار العراق على الإبقاء على المقر الدائم في بغداد لعدم وجود مبررات للنقل. وكانت نتيجة التصويت لصالح اختيار لبنان مقراً دائماً للجنة.

١٣٤- وقد طلب رئيس وفد العراق تسجيل تحفظه على القرار.

١٣٥- ودعا مندوب قطر إلى إرفاق التقرير المتعلق بالمقر الدائم في تقرير الدورة السابعة عشرة وإلى تحديد التزامات الدولة المضيفة للمقر الدائم بصورة تكفل الاستقرار للجنة وتؤمن المناخ الملائم لها. وأيدت جميع الوفود هذا المقترح (١).

١٢- قضايا أو مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة: سبل تعزيز آليات وأساليب تنشيط التبادل التجاري البيني فيما بين الدول الاعضاء في اللجنة (البند ١٤ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/17/15 و Corr.1)

(١) انظر المرفق الرابع لهذا التقرير.

١٣٦- قدّم الأمين التنفيذي عرضاً لهذه الوثيقة.

١٣٧- وأشار أحد المندوبين الى أن التكامل الاقتصادي يفرض شروطاً معينة على الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية والتخطيط الصناعي. واستفسر عما إذا كان الهدف هو التكامل السوقي أم الانمائي. وأشار مندوب آخر الى أهمية الاتفاقات الرامية الى تشجيع التبادل التجاري سواء الاتفاقات الجماعية أم الثنائية. وتساءل مندوب آخر عن سبب التعميم في الإشارة الى «ضعف الإرادة السياسية» وما المقصود بهذا التعبير.

١٣٨- ثم تحدث ممثل الأمانة التنفيذية مشيراً الى أن هذه الدراسة قد بحثت عن أسباب جديدة لتفسير سبب تعثر التجارة البينية في المنطقة وأحدها كيفية اعتماد القرارات المتعلقة بالسير في خطوات التعاون. وذكر أن الهدف من عملية التكامل هو تحقيق التنسيق بين المدخلين السوقي والتنموي وليس إلغاء أحدهما. وأكد على أن اللجنة تسعى الى التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى في هذا المجال.

١٣- اعتماد التقرير الختامي للجنة الفنية عن أعمال دورتها الثامنة (البند ١٥ من جدول الأعمال)  
(E/ESCWA/17/16)

١٣٩- في الجلسة الخامسة المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ اعتمدت اللجنة تقرير اللجنة الفنية عن دورتها الثامنة الوارد في الوثيقة E/ESCWA/17/16، و اعتمدت القرار الخاص بتواتر دورات اللجنة الوزارية ودورات اللجنة الفنية.

١٤- موعد ومكان انعقاد الدورة الثامنة عشرة للجنة و جدول أعمالها المؤقت (البند ١٦ من جدول الأعمال)

١٤٠- رحبت الدول الأعضاء بعرض الحكومة اللبنانية استضافة الدورة الثامنة عشرة للجنة في بيروت وذلك في نيسان/ابريل ١٩٩٥.

١٥- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة عشرة (البند ١٧ من جدول الأعمال)

١٤١- اعتمدت اللجنة مشروع التقرير المقدم عن دورتها السابعة عشرة بعد إدخال التعديلات المتفق عليها. وفي إطار مناقشة الصيغة النهائية للقرار ١٩٧(د-١٧) أعرب كل من ممثل قطر وممثل العراق عن تحفظ وفده على الالتزامات المالية التي قد تترتب على أي قرار تتخذه اللجنة.

#### الفصل الرابع

#### القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابعة عشرة

- ١٩٦(د-١٧): تواتر دورات اللجنة الوزارية ودورات اللجنة الفنية (\*) .
- ١٩٧(د-١٧): المقر الدائم للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (\*) .
- ١٩٨(د-١٧): إنشاء لجنة للتنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (\*) .
- ١٩٩(د-١٧): الخطة متوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ .
- ٢٠٠(د-١٧): برنامج العمل والأولويات المعدل لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ .
- ٢٠١(د-١٧): الخطوط العامة المقترحة لبرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ .
- ٢٠٢(د-١٧): مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢) .
- ٢٠٢(د-١٧): متابعة قرارات وتوصيات الاجتماع الاقليمي الحكومي التحضيري والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة .

١٩٩(د-١٧) الخطة متوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ (١)

#### إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٤٥، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بشأن تخطيط البرامج، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة خطة الأمم المتحدة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ وأكدت فيه من جديد أن الخطة، بصيغتها المعتمدة، تمثل التوجيهات الرئيسية في مجال السياسة العامة للأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضاً إلى قراري الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ و ٢٣٥/٤٦ المؤرخ في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بشأن إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميدان المتصلة بهما، ولا سيما الفقرة ٦ من مرفق القرار ٢٣٥/٤٦ المتعلقة بتعزيز اللجان الإقليمية،

وإذ تشير كذلك إلى قرار اللجنة ١٩١(د-١٦)، المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميدان المتصلة بهما،

وإذ تأخذ في الاعتبار الآراء والمقترحات التي أبدتها بشأن مختلف جوانب برامج عمل اللجنة ممثلو الدول الأعضاء أثناء الدورة الثامنة للجنة الفنية التي عقدت في عمان خلال الفترة ١١-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣،

(\*) ترد نصوص هذه القرارات في الفصل الأول من هذا التقرير.

(١) للاطلاع على المناقشات التي جرت بهذا الخصوص، انظر الفقرات ١٠٠-١٠٨ من هذه الوثيقة.



وإذ تحيط علماً بنتائج اجتماع التشاور بشأن إعادة تشكيل هيكل برامج الاسكوا، الذي عقد في عمان في الفترة ٢١ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤،

وإذ تشيد بالجهود الاستثنائية التي بذلتها أمانتها التنفيذية في إعادة صياغة برامجها وخطتها متوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧،

١- تحيط علماً بالتنقيح الثاني للخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧،

٢- توافق على التعديلات المتضمنة في التنقيح الثاني للخطة متوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، على أن تؤخذ في الاعتبار في الوثيقة النهائية التعليقات التي أبدتها الوفود خلال الدورة بشأن التحديات التي تواجهها الدول الاعضاء في اللجنة.

٢٠٠(د-١٧) برنامج العمل والأولويات المعدل لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (١)

#### إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن تشير الى قراري الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ ايار/مايو ١٩٩١ و ٢٣٥/٤٦ المؤرخ ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢ بشأن إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الإقتصادي والإجتماعي والميدانين المتصلة بهما، ولا سيما الفقرة ٦ من مرفق القرار ٢٣٥/٤٦ المتعلقة بتعزيز اللجان الإقليمية،

وإن تشير أيضاً الى قرار اللجنة ١٩١(د-١٦)، المؤرخ ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الإقتصادي والإجتماعي والميدانين المتصلة بهما،

وإن تأخذ في الاعتبار الآراء والمقترحات التي أبداها بشأن مختلف جوانب برامج عمل اللجنة ممثلو الدول الاعضاء أثناء الدورة الثامنة للجنة الفنية التي عقدت في عمان خلال الفترة ١١-١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢،

وإن تأخذ في الاعتبار أيضاً التنقيح الثاني للخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧،

وإن تدرك أن مشروع برنامج العمل والأولويات المعدل لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ يشكل برنامجاً انتقالياً،

(١) للاطلاع على المناقشات التي جرت بهذا الخصوص، انظر الفقرات ١٠٩-١١٣ من هذه الوثيقة.

وإذ تشيد بالجهود الاستثنائية التي بذلتها أمانتها التنفيذية في إعادة صياغة برنامج العمل والأولويات المعدل لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥،

١- تقر برنامج العمل والأولويات المعدل لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، على أن تؤخذ في الاعتبار في الوثيقة النهائية التعليقات التي أبدتها الوفود خلال الدورة بشأن التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في اللجنة.

٢٠١ (د-١٧) الخطوط العامة المقترحة لبرنامج العمل والأولويات  
لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧<sup>(١)</sup>

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى التنقيح الثاني للخطة متوسطة الأجل لفترة ١٩٩٢-١٩٩٧،

وإذ تلاحظ أن الخطوط العامة المقترحة لبرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ تعبر عن استراتيجيات الخطة متوسطة الأجل المنقحة وأهدافها،

وإذ تشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ و ٢٣٥/٤٦ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بشأن إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميدان المتصلة بهما، ولا سيما الفقرة ٦ من مرفق القرار ٢٣٥/٤٦ المتعلقة بتعزيز اللجان الإقليمية،

وإذ تشير أيضا إلى قرار اللجنة ١٩١ (د-١٦)، المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميدان المتصلة بهما،

١- توافق على الخطوط العامة المقترحة لبرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧،  
على أن تؤخذ في الاعتبار في الوثيقة النهائية التعليقات التي أبدتها الوفود خلال الدورة بشأن التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في اللجنة.

(١) للاطلاع على المناقشات التي جرت بهذا الخصوص، انظر الفقرات ١١٤-١٢١ من هذه الوثيقة.

٢٠٢ (د-١٧) مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢)

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٨٠/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ والمتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢)،

وإذ تؤكد على الترابط بين البيئة والمستوطنات البشرية والتنمية المستدامة كما هو محدد في جدول أعمال القرن ٢١،

وإذ تؤكد أيضا أن الموضوعين الأساسيين للمؤتمر، اللذين اعتمدتهما لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الرابعة عشرة واللجنة التحضيرية للموئل - ٢ في دورتها الموضوعية الأولى، ألا وهما تنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم يتجه نحو التوسع العمراني، وتوفير المأوى المناسب للجميع، يُشكلان أيضا مسألتين لهما أولوية بالنسبة للمنطقة،

وإذ ترحب بالمقررات التي اتخذتها لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الرابعة عشرة وبالتوصيات التي قدمتها اللجنة التحضيرية للموئل - ٢ في دورتها الموضوعية الأولى بشأن التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢)،

وإذ تدرك تماما أن توفير السكن اللائم والبيئة المناسبة للحياة هو وسيلة هامة لتحقيق تنمية مستدامة تكفل العدالة وتحقق الاستقرار الاجتماعي،

وإذ تدرك أيضا ما لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢) من أهمية في صياغة إعلان مبادئ والتزامات وخطة عمل عالمية بشأن السياسات والأهداف المتعلقة بالمأوى وبشأن مستقبل المستوطنات البشرية، من مدن وبلدات وقرى، في القرن الحادي والعشرين،

١- تحث الدول الأعضاء على مواصلة المشاركة بنشاط في التحضير للمؤتمر على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية وفي تقديم مساهمات فنية بما يكفل نجاح المؤتمر؛

٢- تطلب الى الأمين التنفيذي أن ينسّق، ويسهّل، في حدود الموارد المتاحة الاضطلاع بالأنشطة الاقليمية بما في ذلك عقد اجتماعات اقليمية من أجل التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢)، وأن يقدم الى اللجنة في دورتها الثامنة عشرة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

٢٠٣ (د-١٧) متابعة قرارات وتوصيات الاجتماع الاقليمي الحكومي التحضيري  
والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قراري الجمعية العامة ١٢٩/٤٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، و ١٠٨/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، وإلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/١٩٩٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ بشأن التقرير الثاني عن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، و ١٢/١٩٩٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ بشأن عقد مؤتمر عالمي عن المرأة في عام ١٩٩٥، و ١٥/١٩٩٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ بشأن التوصيات والاستنتاجات الناشئة عن أول استعراض وتقييم لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠، وإلى قرار لجنة مركز المرأة ٧/٣٧ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٢ بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام، ومرفق قرار لجنة مركز المرأة ١٠/٢٨ المؤرخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤ بشأن مشروع منهاج العمل، وإلى قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٨٨ (د-١٦) المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام،

وإذ تشير أيضا إلى دعوة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى المشاركة في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، وتحديد الاجراءات التي ستأخذها والمقاصد والأهداف، إلى جانب التدابير التي ستنفذها من أجل إعادة ترتيب الأولويات وتوجيه الموارد على نحو جديد بهدف الوفاء بالأولويات في منهاج العمل،

وإذ تؤكد ضرورة مراعاة التوصيات والقرارات التي سيسفر عنها الاجتماع الاقليمي الحكومي التحضيري والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة والتي تتعلق بتنفيذ خطة العمل الاقليمية والدولية على ضوء استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠،

١- تؤكد ضرورة تعزيز الآليات المؤسسية الوطنية والاقليمية والمنظمات غير الحكومية للنهوض بالمرأة؛

٢- تحث الحكومات كافة على تشكيل لجان وطنية مشتركة، حكومية وغير حكومية على حد سواء، وتعيين مراكز تنسيق للأعمال التحضيرية للمؤتمر، وفقاً لقرار لجنة مركز المرأة ٧/٣٧ وقرار الاسكوا ١٨٨ (د-١٦)؛

٣- تناشد الجهات الاقليمية والدولية المانحة تزويد الامانة التنفيذية بالدعم اللازم لمتابعة وتنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن الاجتماع الاقليمي الحكومي التحضيري والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة والخاصة بمرتكزات العمل الاقليمية للنهوض بالمرأة العربية وإدماجها في العملية التنموية على الصعيدين الوطني والاقليمي.

المرفق الأول  
قائمة بأسماء المشاركين

الف- الدول الأعضاء في الاسكوا

المملكة الاردنية الهاشمية

- معالي الدكتور زياد فريز  
وزير التخطيط
- السيد نايف الحديد  
أمين عام وزارة الخارجية
- السيد منذر قباعة  
سكرتير أول  
وزارة الخارجية
- السيد سائد ردايدة  
ملحق  
وزارة الخارجية
- السيد المهندس أمين طراونة  
وزارة الصناعة والتجارة
- السيد المهندس أكرم الجنيدي  
مستشار الأمين العام  
وزارة المياه والري
- السيد الدكتور محمود النجداوي  
وزارة الزراعة
- السيد المهندس شاهر الزعيط  
مدير دائرة الطاقة المتجددة  
وزارة الطاقة والثروة المعدنية
- السيد المهندس محمد علي الحاج سعيد أحمد  
مستشار المدير العام  
مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية
- السيد الدكتور صالح الشرع  
مدير دائرة البيئة  
وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة
- السيدة هادية الخطيب  
مديرة تنمية المجتمعات المحلية  
وزارة التنمية الاجتماعية
- السيد فهد الحيارى  
مساعد مدير المركز الإحصائي  
دائرة الإحصاءات العامة
- السيد الدكتور طلال العكشة  
مدير قطاع التعاون التنموي  
المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

المملكة الاردنية الهاشمية (تابع)

- الانسة هيام كلمات توغوظ  
مديرة الامانة العامة للجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة

وزارة التخطيط

- السيد الدكتور حسين شخاترة  
- السيد الدكتور عبد الكريم محاسنة  
- السيد احمد الهنداوي  
- السيدة ناديا التكريتي  
- السيد راضي الطراونة  
- السيد بكر العدوان  
- المهندسة آمال حجازي  
- المهندسة بنيتا سعد

الامارات العربية المتحدة

- سعادة السفير السيد محمد جاسم شكر  
سفارة الامارات العربية المتحدة  
- السيد علي عبد الله علي يونس  
نائب مدير ادارة التعاون الفني  
سفارة الامارات العربية المتحدة  
- السيد عبد الله محمد بشر  
قائم بالأعمال بالنيابة  
سفارة الامارات العربية المتحدة

البحرين

- السيد عبد الرحمن مبارك السليطي  
القائم بالأعمال  
سفارة البحرين  
- السيد ابراهيم سلمان الشاخوري  
سكرتير ثالث  
سفارة البحرين

المملكة العربية السعودية

- السيد الدكتور محمد صالح القفيدي  
وزير مفوض  
- السيد الدكتور أنور علي محمد ابو العلا  
مستشار اقتصادي  
وزارة المالية  
- الاستاذ غرم سعيد ملحان  
سكرتير أول  
وزارة الخارجية

المملكة العربية السعودية (تابع)

- الاستاذ خالد ابراهيم الصغير  
سكرتير ثان  
وزارة الخارجية

الجمهورية العربية السورية

- معالي الدكتور عبد الرحمن مدني  
وزير الري

- السيد الدكتور توفيق اسماعيل  
معاون وزير الدولة لشؤون التخطيط

- السيد زهير فرح ابو داود  
مستشار في رئاسة مجلس الوزراء

- سعادة السفير الدكتور هاني حسين حبيب  
وزارة الخارجية

- السيد ماجد داوود  
مدير مكتب المياه الدولية المشتركة  
وزارة الري

- السيد محمد بسام السباعي  
مدير التعاون العلمي والفني  
هيئة تخطيط الدولة

- السيد الدكتور رياض السنيح  
مستشار  
وزارة الخارجية

- السيد محمد علي الحاصباني  
مكتب المياه الدولية المشتركة  
وزارة الري

- السيد محمد زياد حداد  
القائم بالأعمال  
سفارة الجمهورية العربية السورية

جمهورية العراق

- معالي الدكتور سامال مجيد فرج  
وزير التخطيط

- السيد وليد نجيب الشالجي  
سكرتير ثالث  
سفارة جمهورية العراق

سلطنة عُمان

- سعادة السفير الفاضل محمد بن سلطان آل بوسعيد  
سفارة عمان

سلطنة عُمان (تابع)

- الفاضل محمد يحيى الشيببي  
ممثل وزارة المالية والاقتصاد
- الفاضل يعقوب خميس الزدجالي  
رئيس فريق الدراسات الاجتماعية بوزارة التنمية

دولة فلسطين

- السيد الدكتور جواد ناجي حرز الله  
مدير دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط  
سفارة فلسطين
- الانسة عبلة محمد النشاشيبي  
رئيس وحدة السكان والتنمية  
سفارة فلسطين
- السيد الدكتور وليد سعيد مصطفى  
رئيس قسم الدراسات، دائرة الوطن المحتل  
سفارة فلسطين
- السيد عبد العزيز عبد الرحمن الأعرج  
سفارة فلسطين

دولة قطر

- معالي الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني  
وزير المالية والاقتصاد والتجارة
- سعادة السفير السيد ناصر عبد العزيز النصر  
سفارة دولة قطر
- السيد علي بن خليفة العطية  
مدير مكتب وزير المالية والاقتصاد والتجارة
- السيد علي حسن الخلف  
مدير ادارة الشؤون الاقتصادية  
وزارة المالية والاقتصاد والتجارة
- الدكتور نجم الدين الدجاني  
كبير خبراء  
مكتب وزير المالية والاقتصاد والتجارة
- الشيخ سلطان بن جاسم آل ثاني  
باحث اقتصادي بمكتب وزير المالية والاقتصاد والتجارة
- السيد عبد الرحمن المنصور  
باحث اقتصادي بمكتب وزير المالية والاقتصاد والتجارة

دولة الكويت

- المستشار فيصل سليمان المخيزيم  
القائم بالاعمال  
سفارة دولة الكويت



دولة الكويت (تابع)

- السيد جمال الغنيم  
سكرتير ثالث  
سفارة دولة الكويت

الجمهورية اللبنانية

- معالي الوزير فارس بوز  
وزير الخارجية
- سعادة السفير السيد احمد ابراهيم  
سفير لبنان لدى المملكة الأردنية الهاشمية
- سعادة السفير السيد وليد نصر  
مدير المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية  
وزارة الخارجية
- سعادة السفير السيد جورج سيام  
سفير لبنان لدى دولة الامارات العربية المتحدة
- سعادة السفير السيد يوسف ارسانيوس
- سعادة السفير السيد وليم حبيب  
وزارة الخارجية
- السيد عماد قبلان  
مستشار وزير الخارجية
- السيد جبرائيل جعارة  
مستشار  
سفارة لبنان

جمهورية مصر العربية

- سعادة السفير السيد عادل عباس العدوي  
مساعدا وزير الخارجية
- سعادة السفير السيد ابراهيم وجيه حمدي  
سفارة مصر
- السيد محمود ابراهيم صالح  
رئيس قطاع المتابعة والموازنات التخطيطية
- السيد وحيد الدين اسماعيل جلال  
مستشار  
سفارة مصر

الجمهورية اليمنية

- سعادة السفير السيد علي عبدالله ابو لحوم  
سفارة اليمن

باء- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغير الأعضاء في اللجنة

الاتحاد الروسي

- سعادة السفير السيد الكسندر سالتنوف  
سفارة الاتحاد الروسي
- السيد عظمات كولموخاميتوف  
مستشار  
سفارة الاتحاد الروسي
- السيد ايدار آغانين  
ملحق  
سفارة الاتحاد الروسي

أرمينيا

- السيد ميخائيل مالويان  
مدير القسم القنصلي والتجاري  
سفارة أرمينيا  
دمشق

إسبانيا

- سعادة السفير السيد خوان مانويل كابريرا  
سفارة إسبانيا
- السيد غوستافو دي أريستيفو  
سفارة إسبانيا

ألمانيا

- سعادة السفير السيد هاينرخ راينرز  
سفارة ألمانيا
- السيد مايكل بوك  
مستشار  
سفارة ألمانيا
- السيدة مارتينا جون  
سكرتير ثالث  
سفارة ألمانيا

أندونيسيا

- سعادة السفير السيد محمد حسن آدمي  
سفارة أندونيسيا
- السيد فردوسي دويانديكا  
رئيس القسم الاقتصادي  
سفارة أندونيسيا

ايطاليا

- السيد دييغو برازيولي  
سكرتير أول  
سفارة ايطاليا
- السيد روفائيل دي بنديكتس  
سكرتير ثان  
سفارة ايطاليا

بولندا

- السيد ادمون باولاك  
القائم بالأعمال  
سفارة بولندا

تركيا

- السيد تورغاي ديمير  
نائب المستشار الاقتصادي والتجاري  
سفارة تركيا

جمهورية كوريا

- السيد سو غيل بارك  
مستشار في معهد الشؤون الخارجية والأمن الوطني  
وزارة الخارجية
- سعادة السفير السيد يونغ ايل اوه  
سفارة كوريا
- السيد دونغ غول كيم  
مستشار  
سفارة كوريا
- السيد وكن وانغ  
مدير دائرة الشرق الأوسط  
وزارة الخارجية

جمهورية جنوب افريقيا

- الانسة هانلي بويسن  
سكرتير ثالث  
سفارة جمهورية جنوب افريقيا

رومانيا

- السيد جورج بوغدان  
سكرتير ثان  
سفارة رومانيا

السودان

- السيد ادريس محمد عبد القادر  
مستشار  
سفارة السودان

السويد

- السيدة آن كاسك  
القائمة بالأعمال  
سفارة السويد

الصين

- السيد ليو زن تانغ  
مستشار  
سفارة الصين

فرنسا

- السيد ستيفان روماتيت  
القائم بالأعمال  
سفارة فرنسا

- السيد زافير بابست  
الملاحق الثقافي  
سفارة فرنسا

الكرسي الرسولي

- المونسنيور جوزيف سبيتيري  
سفارة الفاتيكان

- السيد أديب حداد  
مدير معهد الدراسات المصرفية  
سفارة الفاتيكان

المغرب

- السيد محمد الشريكي  
سكرتير أول  
سفارة المغرب

المملكة المتحدة

- السيد مارتن كرونين  
سكرتير ثان  
سفارة بريطانيا

هنغاريا

- سعادة السفير السيد لاسلو كادار  
سفارة هنغاريا

يوغوسلافيا

- السيد زوران فجنوفتش  
القائم بالأعمال  
سفارة يوغوسلافيا  
دمشق

جيم- منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

- السيد سعدي نجم الجبوري  
رئيس قسم الدول العربية  
مكتب تطوير الاتصالات، جنيف

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

- السيد قيس غانم نعمان  
رئيس قسم البرامج الإقليمية  
المكتب العربي للدول العربية  
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

- السيد صالح محمد عثمان  
مدير المكتب الإقليمي  
البحرين

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

- السيد الدكتور عاطف خليفة  
مدير المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان  
للمساعدة الفنية للدول العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادي (ESCAP)

- السيد بين-سوان، فانغ  
ضابط شؤون اقتصادية أقدم

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA)

- السيد صادق رشيد  
مدير شعبة الإدارة العامة والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة (UNSCOM)

- السيد جون سكوت  
مستشار قانوني

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (HABITAT)

- السيد علي شبو  
الممثل الخاص للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للموئل الثاني

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

- السيد خافيير دي ريديمان  
مندوب

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

- السيد سامي الصنّاع  
مندوب

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

- السيد اسماعيل وفا كامل  
مدير ادارة الدول العربية

منظمة الصحة العالمية (WHO)

- السيد امتياز محمد  
مندوب

منظمة العمل الدولية (ILO)

- السيد الدكتور يوسف القريوتي  
مستشار اقليمي

دال- المنظمات الحكومية وغير الحكومية

اتحاد الجامعات العربية

- السيد الدكتور ابراهيم الخواجه  
أمين عام

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

- السيد برهان الدجاني  
الأمين العام

اتحاد المصارف العربية

- السيد الدكتور عدنان الهندي  
الأمين العام

البنك الاسلامي للتنمية

- السيد الدكتور محمد سماتر  
السيد محمد سعيد أحمد طاهر  
اقتصادي

جامعة الدول العربية

- السيد كمال سنادة  
مدير ادارة العلاقات الاقتصادية والعمل المشترك

رابطة العالم الاسلامي

- السيد حسين ضيف الله المالكي  
مدير المكتب في عمان

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

- السيد علي العطر  
إخصائي اقتصادي

المركز الديموغرافي

- السيد الدكتور صلاح الدين محمود كامل  
أمين عام

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة

- السيد الدكتور محمد بن نجيب الخش  
المدير العام

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

- السيد الدكتور عبد الحميد الكايد  
المدير الاقليمي

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

- السيد محمد كربيض  
الأمين العام

- السيد فؤاد خليل اللحام  
مدير مكتب التخطيط والمتابعة

منظمة العمل العربية

- السيد محمد الأمين فارس  
مستشار

المرفق الثاني  
قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة عشرة

<u>العنوان</u>	<u>البند</u>	<u>الرمز</u>
جدول الأعمال	٣	E/ESCWA/17/1/Rev.2
تنظيم الأعمال	٤	E/ESCWA/17/2/Rev.1
دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة والتي ليست أعضاء في اللجنة إلى الاشتراك بصفة استشارية في الدورة السابعة عشرة للجنة	٥	E/ESCWA/17/3/Rev.2
تقرير الأمين التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣	(١)٦	E/ESCWA/17/4(Part I)
التقدم المحرز في تنفيذ توصيات البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل	(١)٦	E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.1
تقديم المساعدة إلى الصناعات القائمة	(١)٦	E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.2
تعاون دول منطقة اللجنة في مجال الموارد المائية المشتركة	(١)٦	E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.3
إنشاء لجنة إقليمية معنية بالموارد الطبيعية	(١)٦	E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.4
التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل ماردل بلاتا	(١)٦	E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.5
التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة خلال العقد الماضي	(١)٦	E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.6
تشجيع مشاريع مختارة لاستخدام الطاقة المتجددة	(١)٦	E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.7
تعزيز التعاون بين دول منطقة الاسكوا من أجل إنشاء مركز لتعليم علوم وتكنولوجيا الفضاء	(١)٦	E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.8
الدعم المقدم لمشاريع المساعدة الفنية من أجل النهوض بالمرأة	(١)٦	E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.9
التقدم المحرز في خطة الاسكوا لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المنطقة لعرضه على لجنة التنمية المستدامة	(١)٦	E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.10
أنشطة التعاون الفني	(١)٦	E/ESCWA/17/4(Part II)
القرار ١٧٩(د-١٦) بشأن إنشاء لجنة احصاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	(ب)٦	E/ESCWA/17/5/Add.1



<u>العنوان</u>	<u>البند</u>	<u>الرمز</u>
القرار ١٨٠ (د-١٦) بشأن التعاون والتنسيق الاقليمي في ميدان البيئة والتنمية المستدامة	٦(ب)	E/ESCWA/17/5/Add.2
القرار ١٨١ (د-١٦) بشأن دعم مشروع مسح الأسر الاقليمي في دول الاسكوا	٦(ب)	E/ESCWA/17/5/Add.3
القرار ١٨٢ (د-١٦) بشأن عقد التعمير والتأهيل لغربي آسيا (١٩٩٤-٢٠٠٣) امكانية انشاء صندوق للإعمار والتنمية في منطقة الاسكوا	٦(ب)	E/ESCWA/17/5/Add.4
القرار ١٨٣ (د-١٦) بشأن إعادة تعمير لبنان	٦(ب)	E/ESCWA/17/5/Add.5
القرار ١٨٤ (د-١٦) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٦(ب)	E/ESCWA/17/5/Add.6
القرار ١٨٥ (د-١٦) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين السوريين الراضحين تحت الاحتلال الاسرائيلي في الجولان السوري المحتل	٦(ب)	E/ESCWA/17/5/Add.7
أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للاسكوا	٦(ج)	E/ESCWA/17/6
التعاون فيما بين البلدان النامية والمنظمات الاقليمية	٦(د)	E/ESCWA/17/7
الوضع المالي لبرامج اللجنة	٧	E/ESCWA/17/8(Add.1,2,3)
إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي: إعادة تشكيل هيكل برامج الاسكوا	٨	E/ESCWA/17/9
الخطة متوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧؛ التنقيح الثاني	٩	E/ESCWA/17/10
مشروع برنامج العمل والأولويات المعدل لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥	١٠	E/ESCWA/17/11 و Corr.1
الخطوط العامة المقترحة لبرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧	١١	E/ESCWA/17/12
تعيين جهات تنسيق فيما بين القطاعات	١٢	E/ESCWA/17/13
مقر اللجنة الدائم (القرار ١٩٢ (د-١٦) بشأن مقر اللجنة الدائم).	١٣	E/ESCWA/17/14

<u>العنوان</u>	<u>البند</u>	<u>الرمز</u>
قضايا أو مشكلات راهنة هامة لبلدان المنطقة: سبل تعزيز آليات وأساليب تنشيط التبادل التجاري البيني فيما بين الدول الأعضاء في اللجنة	١٤	E/ESCWA/17/15 و Corr.1
التقرير الختامي للجنة الفنية عن أعمال دورتها الثامنة	١٥	E/ESCWA/17/16

المرفق الثالث  
قائمة بالمشورات والوثائق الأساسية الصادرة عن اللجنة منذ دورتها السادسة عشرة

<u>العنوان</u>	<u>الرمز</u>
مشروع مكافحة التصحر في اليمن	E/ESCWA/AGR/1993/15
مكافحة زراعة الحشيش والخشخاش (الاقيون)	E/ESCWA/AGR/1992/12
القات في اليمن	E/ESCWA/AGR/1993/10
إعادة تاهيل القطاع الزراعي في لبنان: الاقراض الزراعي	E/ESCWA/AGR/1993/4
واقع التسويق الزراعي في الجمهورية العربية السورية: ترشيد استهلاك الأغذية وتوزيعها	E/ESCWA/AGR/1992/10
واقع الارشاد الزراعي في الاردن وسبل ومجالات تطويره	E/ESCWA/AGR/1992/11
واقع الارشاد الزراعي في الجمهورية العربية السورية وسبل ووسائل تطويره	E/ESCWA/AGR/1993/11
تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في سلطنة عمان: الدروس المستفادة	E/ESCWA/AGR/1993/3
تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في لبنان	E/ESCWA/AGR/1993/12
تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية على الصعيد الاقليمي لبلدان الاسكوا	E/ESCWA/AGR/1993/7
التجارة في السلع الزراعية في منطقة غربي آسيا	E/ESCWA/AGR/1993/17
استعراض وتحليل التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً للتسعينات	E/ESCWA/DPD/1992/7
المدىونية الخارجية لبلدان الاسكوا	E/ESCWA/DPD/1993/2
أبرز القضايا والتحديات الاقتصادية التي يواجهها اليمن الموحد	E/ESCWA/SED/1993/16
تجميع وحوسبة قاعدة بيانات عن البيئة	E/ESCWA/ENV/1993/11
التخطيط الحضري والبيئة في لبنان ومصر والاردن	E/ESCWA/ENV/1992/14
توفير المأوى والخدمات العامة في المناطق الحضرية سريعة التغير: توفير السكن عند الآزمات	E/ESCWA/HS/1993/3

<u>العنوان</u>	<u>الرمز</u>
تقييم تماسك الأحياء والمجتمعات في الحياة الحضرية	E/ESCWA/HS/1993/6
تمويل السكن في منطقة الاسكوا: المؤسسات والاجراءات	E/ESCWA/HS/1992/2
القطاع الصناعي في الجمهورية اليمنية: الأوضاع الراهنة والاتاق الاستثمارية	E/ESCWA/ID/1993/10
دليل المدرب: كيف تؤسس مشروعاً خاصاً بك	E/ESCWA/ID/1992/17
تكييف التقنيات الهندسية العكسية بما يلائم صنع الآلات اللازمة للصناعات الزراعية الغذائية، تصنيع خطوط تعبئة المشروبات الغازية في مصر	E/ESCWA/ID/1993/7
مساهمة المرأة في الصناعات الدوائية والالكترونية في دول غربي آسيا	E/ESCWA/ID/1993/8
واقع صناعة العجينة والورق وتطورها في بلدان عربية مختارة	E/ESCWA/ID/1993/3
وقائع المؤتمر العربي للسكان	E/ESCWA/POP/1993/11
مدرّسو ومدربو التعليم الفني في الوطن العربي (العدد ٥)	E/ESCWA/POP/1992/7
وقائع الندوة حول الآثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة	E/ESCWA/POP/1992/2
دراسة جدوى بشأن انشاء مركز للتدريب والارشاد الزراعي في لبنان	E/ESCWA/POP/1992/12
استعراض السياسات والبرامج الوطنية لمنع الجريمة ومكافحتها في منطقة الاسكوا	E/ESCWA/SD/1992/11
استعراض السياسات والبرامج الوطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في منطقة الاسكوا	E/ESCWA/SD/1992/10
فئات الشباب الهامشية والتدابير الرامية الى تعزيز مشاركتها في التنمية	E/ESCWA/SD/1992/12
إعادة دمج المرأة العائدة وأسرتها في مجتمعاتهما الأصلية	E/ESCWA/SD/1993/5
دراسات عن الاحصاءات الاجتماعية في منطقة الاسكوا: واقع التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في دول منطقة الاسكوا وتوصيات لتطويرها	E/ESCWA/STAT/1993/11

<u>العنوان</u>	<u>الرمز</u>
الحسابات القومية بالأسعار الثابتة، المجلد الثاني	E/ESCWA/STAT/1992/15
تصنيف المعلومات لقطاع النقل	E/ESCWA/TCD/1993/16
سياسات تسعير خدمات ومرافق الموانئ، في منطقة غربي آسيا	E/ESCWA/TCD/1993/9
تقييم تطوّر القوى العاملة في قطاع النقل لدول مختارة في منطقة الاسكوا	E/ESCWA/TCD/1993/18
الزراعة والتنمية في غربي آسيا العددان ١٤ - ١٥	_____
مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ١٩٩٠ - ١٩٩١	_____
مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ١٩٩٢	_____
النشرة السكانية للاسكوا الاعداد ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٤٠	_____
نشرة النقل (العددان ٢ و ٤)	_____

## المرفق الرابع

### تقرير الأمين التنفيذي

المقدم عملاً بالقرار ١٩٢(د-١٦) بشأن مقر اللجنة الدائم

### أولاً- مقدمة

١- هذا التقرير مقدم عملاً بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ١٩٢(د-١٦) المؤرخ ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن مقر اللجنة الدائم. فقد طلبت اللجنة في قرارها «الى الأمين العام التنفيذي للجنة اتخاذ الاجراءات اللازمة لدراسة الطلب الوارد من الحكومة اللبنانية وكذلك الطلب الوارد من الحكومة الأردنية وأي طلب آخر قد يرد من أي دولة عضو أخرى في اللجنة بشأن نقل واستضافة المقر الدائم للجنة». وطلبت اللجنة كذلك الى الأمين التنفيذي «أن يقدم الى اللجنة في دورتها الاستثنائية المقبلة، تقريراً مفصلاً يتناول نتائج الاتصالات التي سيكون قد أجراها بخصوص المقر الدائم للجنة وتقييم العروض المقدمة في هذا الصدد».

٢- وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣/١٩٩٣ المؤرخ ٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ طلب اللجنة، وقرر المجلس جملة أمور منها عقد دورة استثنائية للجنة خلال فترة عام من تاريخ اتخاذ المجلس قراره لبحث موضوع المقر الدائم للجنة. وحتى ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ لم تتلق اللجنة عرضاً كتابياً باستضافة المقر الدائم للاسكوا رغم الاهتمام الذي أبدته في هذا الصدد عدة دول أعضاء. وعلى هذا أُرجئت في بداية الأمر الدورة الاستثنائية ومن ثم ألغيت نظراً الى أنه كان قد تقرر إدراج مسألة مقر اللجنة الدائم بنداً في جدول أعمال الدورة السابعة عشرة للجنة للنظر فيه.

٣- يقسم هذا التقرير الى سبعة أقسام رئيسة يعرض القسم الثاني منها لخلفية المسألة. ويتعلق القسمان الثالث والرابع، على التوالي، بالاعتبارات الأساسية التي أخذتها البعثة الفنية المشتركة المكلفة بدراسة عروض الأردن ولبنان وقطر حول استضافة المقر الدائم للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الحسبان وتقييم هذه اللجنة للعروض المقدمة من الحكومات المعنية. ويعالج القسم الخامس مسألة الأمن، فيما يعالج القسم السادس الآثار المالية التي تترتب على اختيار أي من مراكز العمل المعروضة مقرراً للجنة. ويتضمن القسم السابع ملاحظات وخيارات قد ترغب اللجنة في النظر فيها.

### ثانياً- الخلفية

٤- في الفترة التي أعقبت أزمة الخليج، نُقلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من مقرها الدائم آنذاك في بغداد بالعراق الى عمان بصفة مؤقتة اعتباراً من ١١ آب/أغسطس ١٩٩١. وفي السنوات التي تلت ذلك، قدمت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية دعماً الثابت للجنة وواصلت التعاون معها، وبذلت لهذه الغاية كل جهد لتيسير عمل اللجنة. ورغم هذه الجهود، ظل الطابع المؤقت لوضع الاسكوا في الأردن وما تترتب عليه من عدم استقرار، عقبة رئيسة أمام قيام اللجنة بعملها خير قيام.

٥- وعملاً بقرار اللجنة ١٩٢ (د-١٦) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/١٩٩٣ المذكورين آنفاً، اجريت اتصالات مكثفة بالدول الاعضاء لاستمزاز آرائها في مسألة المقر الدائم للجنة. وعلى إثر هذه المشاورات مع الدول الاعضاء، وجه الأمين التنفيذي مذكرات شفوية الى الدول الاعضاء الثلاث التي كانت قد أبدت اهتمامها باستضافة المقر الدائم للجنة وهي لبنان والأردن وقطر، طالباً منها تقديم عروضها بصورة مكتوبة وواضحة. ومن الجدير بالذكر أن حكومة العراق قد أكدت من جديد استعدادها لمواصلة استضافة المقر الدائم للاسكوا. غير أنه طالما استمر تطبيق الجزاءات المفروضة على العراق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإنه لا يمكن النظر في عرض حكومة العراق.

٦- ومتابعةً للاهتمام الذي أظهرته بادئ الأمر عدة دول أعضاء، قامت بعثة فنية مشتركة بين الأمانة التنفيذية للاسكوا ومقر الأمم المتحدة بزيارة الى الأردن ولبنان وقطر في الفترة من ١ الى ٩ آذار/مارس ١٩٩٤ للاجتماع الى السلطات المختصة في كل من هذه الدول، ودراسة العروض المقدمة منها. وترد في المرفق الأول قائمة بأسماء ممثلي حكومات الدول الأعضاء المعنية وأعضاء البعثة الفنية المشتركة. وينبغي في هذا الصدد ملاحظة أن تكوين البعثة الفنية اقتضى التغيير بصدد قيام البعثة بمهمتها في لبنان نظراً للقيود الأمنية التي يطبقها حالياً منسق الأمن في الأمم المتحدة بشأن السفر الى لبنان من قبل موظفي الأمم المتحدة الذين هم من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية.

٧- وحسب ما اتفق عليه مع الحكومات المعنية، أجرت البعثة الفنية مشاورات مع المسؤولين في حكومة قطر في الفترة من ١ الى ٣ آذار/مارس ١٩٩٤. ثم اجتمعت كذلك مع المسؤولين الاردنيين في يومي ٥ و٦ آذار/مارس ١٩٩٤، ومع المسؤولين اللبنانيين في الفترة من ٧ الى ٩ آذار/مارس ١٩٩٤.

#### ثالثاً- اعتبارات أساسية

٨- وطلبت التعليمات الصادرة الى البعثة الفنية المشتركة أن تجري البعثة استعراضاً شاملاً وديقاً للعروض المقدمة من الحكومات الثلاث، وأن تلتزم من هذه الحكومات إبداء آرائها في المسائل موضع الدراسة والبحث على أن تضع البعثة في اعتبارها مختلف العوامل التي ينطوي عليها تنفيذ قرار اللجنة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ضوء الممارسة لدى الأمم المتحدة وشروطها المرعية بشأن استضافة مقر دائم للجنة اقليمية.

٩- ونصت التعليمات الصادرة الى البعثة الفنية المشتركة على أن تضع البعثة في اعتبارها بصفة خاصة العوامل التالية: المرافق المعروضة، ووضع أي اتفاق بشأن المقر لدى البلد المضيف، وسوق العمل المحلية من حيث توفر مواطنين مؤهلين يتقنون لغتين يشكلون مصدراً محتملاً لتعيين موظفي دعم محليين، ووضع البنى الأساسية وعلى رأسها نظم الاتصالات ومرقفا الماء والكهرباء والنقل العام، وغير ذلك، وتيسر الرحلات الجوية والربط ما بينها وعددها وانتظامها، والخيارات التعليمية في مدارس دولية، والتمثيل الدبلوماسي، وكلفة وتوفير أماكن السكن، وغير ذلك.

١٠- وتعيّن على البعثة في تنفيذ التعليمات الصادرة إليها أن تولي قبل كل شيء جُلَّ اهتمامها إلى أمن موظفي اللجنة وممثلي الدول الأعضاء هو قبل كل شيء المعيار الأول في اختيار البلد المضيف للمقر الدائم للاسكوا. كما تعين عليها، ثانياً، في الوقت الذي تواجه فيه الأمم المتحدة قيوداً مالية لم يسبق لها مثيل، أن تنظر أيضاً بأهمية بالغة، في الآثار المالية التي تترتب على التوصية التي سوف تقدمها اللجنة في نهاية المطاف إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المقر الدائم للاسكوا.

#### رابعاً- تقييم العروض

##### الف- المرافق المعروضة

١١- أبدت الحكومات الثلاث التي تتطلع إلى استضافة الاسكوا استعدادها لتوفير المرافق التي تفي بمتطلبات اللجنة من مكاتب ومرافق للمؤتمرات. وقد أكدت حكومتا الأردن وقطر أنهما على استعداد لتشييد مبنى، في مكان ملائم، يفي تماماً باحتياجات الاسكوا. وريثما تصبح المرافق الدائمة للعمل جاهزة لاستقبال اللجنة، توافق الحكومتان على توفير مرافق مؤقتة ملائمة لاستخدام اللجنة لها. واقترحت حكومة لبنان توفير مبنى مكاتب للجنة في بيروت. وهذا المبنى غير الجاهز في الوقت الحاضر كان لا يزال في مرحلة التشييد عند نشوب الاقتتال في البلاد فتوقف على إثر ذلك مشروع تشييده. وقد فحصت البعثة المبنى المقترح فوجدته ملائماً لعمل اللجنة إذا تم إنجاز أعمال التشييد حسب المطلوب.

١٢- وترد في المرفق الثاني الاستنتاجات المفصلة التي تم التوصل إليها بشأن أماكن المكاتب ومرافق المؤتمرات في البلدان الثلاثة.

##### باء- وضع اتفاقات المقر

١٣- قبل وصول البعثة إلى البلدان الثلاثة التي تتطلع إلى استضافة المقر الدائم للجنة، أرسلت الأمانة التنفيذية للاسكوا إلى هذه البلدان نسخاً من مشروع أولي لاتفاق المقر بين البلد المضيف والأمم المتحدة. ويستند مشروع الاتفاق إلى الأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة (الفصل الخامس عشر) وأحكام اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦. ووفقاً للممارسة المرعية في الأمم المتحدة، فإن اتفاق المقر يحكم عادة جميع المسائل القانونية المتعلقة بالشخصية الاعتبارية للجنة الإقليمية، والوضع القانوني لمقر اللجنة وأموالها وموجوداتها وامتيازاتها وحصاناتها واعفاءاتها وغير ذلك من التسهيلات، ويحكم كذلك التعاون مع السلطات المختصة في البلد المضيف، وتسوية المنازعات وغيرها من المسائل القانونية.



١٤- وعقدت البعثة، في أثناء زيارتها، مناقشات أولية مع السلطات المختصة في كل بلد من البلدان التي تتطلع الى استضافة المقر، وذلك بشأن أحكام مشروع الاتفاق المشار إليها أعلاه. ويتوقف أي قرار بإقامة مقر دائم للجنة على إبرام اتفاق بين الأمم المتحدة والبلد الذي يتطلع الى استضافة اللجنة يتضمن الترتيبات القانونية المناسبة.

١٥- بعدما نُقلت الاسكوا الى الأردن في عام ١٩٩١، أبرمت الاسكوا مذكرة تفاهم مؤقتة مع الحكومة الأردنية. ونظراً الى الطابع الخاص والمؤقت للترتيبات التي تم الاتفاق عليها فقد جاء هذا الاتفاق المؤقت حتماً صورة مختصرة للغاية عن اتفاق عام، وأبرم في وقت كان يعتقد فيه ان الاسكوا ستبقى في الأردن لفترة زمنية محدودة. وإذا ما قررت اللجنة اختيار أن يكون مقرها الدائم في الأردن، فإنه يتعين إبرام اتفاق مقر مرضٍ يكون مقبولاً للأمم المتحدة. وبالتالي سوف يتعين أن يكون الاتفاق الحالي موضوع مزيد من المفاوضات بين الأمم المتحدة وحكومة الأردن.

١٦- وفي أوائل السبعينات، حينما أُنشئت الكوا لجنةً اقليمية في بيروت، أبرم اتفاق مقر مع حكومة لبنان. وإذا قررت اللجنة إقامة مقر دائم لها في لبنان، فإنه يتعين التفاوض على اتفاق جديد بشأن هذا المقر.

١٧- ويذكر ان قطر ليست طرفاً في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة. غير أن قطر قبلت في اتفاقها مع الأمم المتحدة بشأن المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحكومة قطر، الموقع في ١٦ آذار/مارس ١٩٧٤، انطباق احكام الاتفاقية على أطراف منها الأمم المتحدة وأجهزتها. وقد قُدم مشروع اتفاق المقر الى حكومة قطر التي أبدت استعدادها للتفاوض على أحكام هذا الاتفاق. وينبغي لاتفاق المقر أن يجعل أحكام اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، بعد إجراء ما يلزم من تعديل، تنطبق على اللجنة وعلى ممثلي الدول الاعضاء وموظفي الاسكوا.

#### جيم- مدى توفر موظفي الدعم لتعيينهم محلياً

١٨- استناداً الى الخبرة الاخيرة التي اكتسبتها الاسكوا في السنوات التي مضت منذ نقل مقرها الى عمان، خَلَصَت البعثة الفنية المشتركة الى أن في الأردن وفرة كبيرة في الافراد ذوي مؤهلات عالية ويتقنون لغتين بما يمكنهم من أداء جميع وظائف الدعم المطلوبة لأعمال اللجنة.

١٩- وبناءً على الخبرة التي اكتسبتها الاسكوا سابقاً وعلى الملاحظات التي أبدتها البعثة الفنية لدى زيارتها الى لبنان فإن البعثة خَلَصَت الى أن في لبنان وفرة كبيرة في افراد الدعم ذوي مؤهلات عالية ويتقنون أكثر من لغتين بما يمكن من أدائهم لكل الأعمال اللازمة لعمل اللجنة.

٢٠- وفي قطر، خَلَصَت البعثة، استناداً الى المناقشات التي أجرتها، الى أن ثمة نقصاً حاداً في موظفي الدعم المحليين المؤهلين الذين يجيدون لغتين والذين يمكن توفرهم لتعيينهم في الأمم المتحدة،

سواء بالنسبة للعدد أو بالنسبة للتخصصات أو الوسائل القانونية لتعيينهم. و«نظام الكفالة» المطبق في الوقت الحالي، وفقاً لقوانين قطر، سيجعل تعيين موظفي الدعم من سوق العمالة المحلي، حتى لو توفر الموظفون المؤهلون، أمراً بالغ الصعوبة. وإذا تقرر أن يكون مقرها في قطر فإن اللجنة قد تجد نفسها في وضع مماثل للوضع الذي واجهته عندما نقلت مقرها الى بغداد أي أنها سيتعين عليها مرة أخرى أن تُعيّن موظفي دعم من خارج مقرها، بما يؤدي الى زيادة عدد موظفي فئة الخدمات العامة الدوليين مع ما يترتب على ذلك من مزايا وعلاوات اضافية، وهو ما سيضيف تكاليف عامة كبيرة الى نفقات عمل اللجنة.

٢١- وفيما يتعلق بالآثار المالية النسبية لاختيار المقر الدائم فإنه تجدر ملاحظة أن جدول المرتبات المحلي في الاردن يقل كثيراً عن الجدولين اللذين يمكن وضعهما في لبنان أو في قطر. والميزة الاقتصادية الوحيدة المرتبطة بتكاليف الموظفين، والتي يُتيحها الانتقال الى لبنان ستمثل في أن موظفي اللجنة من فئة الخدمات العامة من ذوي الجنسية اللبنانية والذين يتمتعون حالياً بصفة دولية سيعودون الى وضع الموظفين المُعيّنين محلياً وهو ما سيؤدي الى تحقيق وفورات للمنظمة.

#### دال- البنى الأساسية وظروف المعيشة

٢٢- ترى البعثة الفنية أن البنى الأساسية وظروف المعيشة في الاردن تفي في الوقت الحالي بمعظم الحاجات العملية للجنة. فنظام الاتصالات السلكية واللاسلكية ونظام النقل وخدمات مرفقي الماء والكهرباء حديثة وتكفي فنياً للأغراض العامة للاسكوا ولو أنه سيتعين الوصول مع السلطات الأردنية المختصة الى حلول لقضايا منها أسعار الاتصالات وأثمان الكهرباء والمياه. وتتوفر المساكن في الاردن ببسر وسهولة وإيجاراتها معقولة، كما تتوفر مدارس دولية ومحلية كثيرة ومتنوعة تلبي احتياجات غالبية موظفي الاسكوا. وتتوفر في الاردن الأغذية والسلع المنزلية على الرغم من أن تكلفة الأصناف المستوردة من السلع المنزلية عالية عموماً.

٢٣- وفي لبنان، ونظراً الى الأضرار التي لحقت بالبنى الأساسية فيه خلال السنوات التي انتشر فيها الإقتتال لا يزال ثمة نقص في البنى الأساسية، مثل المياه ومرفقي الماء والكهرباء وجمع القمامة، على الرغم من حملة التعمير الكبيرة التي بدأتها الحكومة اللبنانية. وعلى الرغم من التحسينات الكبيرة الجارية أيضاً في نظم الاتصالات، فإنها لا تكفي لتوفير الخدمات بكافة أشكالها لكافة المناطق في الوقت الحالي وللمستقبل القريب. ومع أنه يمكن توقع أن يتحسن وضع الإسكان في لبنان في نهاية الأمر مع تطبيق قوانين الإيجار التي جرى سنّها مؤخراً، فإنه يصعب في الوقت الحالي العثور على شقق للإيجار. هذا، ويتوفر في لبنان عدد كبير من المدارس الدولية والمحلية التي تفي بالاحتياجات التعليمية لأبناء معظم موظفي الأمم المتحدة. إلا أن بعض المدارس الدولية لا تعمل فيه نظراً للوضع الأمني السائد في لبنان.

٢٤- وفي قطر، رأت البعثة أنه تتوفر بدرجة كافية غالبية الاحتياجات من البنى الأساسية، مثل مرفقي الماء والكهرباء والطرق والاتصالات والنقل، وأن المساكن تتوفر بسهولة، وكذلك الأغذية والسلع المنزلية. غير أن البعثة قد لاحظت أن قدرة المدارس على استيعاب عدد كبير من أطفال موظفي الاسكوا الذين هم في سن الدراسة هي في الوقت الحالي قدرة محدودة رغم أن المؤسسات الدولية التي تعمل في قطر قد أعربت عن استعدادها لزيادة قدرتها على استيعاب طلاب جدد إذا أُتيح لها الوقت الكافي.

### خامساً- الأمن

٢٥- بالنظر الى الخبرة السابقة التي اكتسبتها اللجنة والحاجة الى أن توفر اللجنة لموظفيها بيئة مستقرة، والى أن تتيح لبرامجها وأنشطتها فرصة تستطيع خلالها تنفيذها دون انقطاع، فإن الاعتبارات الأمنية لها أهمية قصوى في اختيار المقر الدائم. وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن ذلك الجزء من لبنان، الذي يقع شمالي نهر الليطاني، ويشمل بيروت، هو في المرحلة الأولى من النظام الأمني، الذي وضعتة الأمم المتحدة لوصف الظروف الأمنية التي تؤثر على موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتهم، كما أن ذلك الجزء من لبنان الذي يقع جنوبي نهر الليطاني هو في المرحلة الثالثة من هذا النظام. وقد حددت المرحلتان استجابة للظروف الأمنية المتغيرة. ففي إطار المرحلة الأولى (التي تحدد محلياً) يتطلب أي سفر الى مقر العمل تصريحاً مسبقاً من الموظف المسؤول عن المسائل الأمنية. وفي إطار المرحلة الثالثة (التي تحدد في المقر بناءً على توصية من الموظف المسؤول عن المسائل الأمنية) يتم نقل المعولين وبعض الموظفين المعيّنين دولياً الذين لا حاجة ماسة الى بقائهم للعمل. والظروف الأمنية، سواء كانت متصورة أو حقيقية، تلعب دوراً هاماً في قدرة اللجنة على اجتذاب الموظفين والخبراء الدوليين المؤهلين، واستبقائهم للعمل لديها، وعلى استضافة المؤتمرات الدولية ودعوة المنظمات والأفراد للمشاركة فيها، وكذلك في قدرتها عموماً على المضي في تنفيذ برنامج عملها بدون تعطل يُذكر. وأخيراً ينبغي أن يلاحظ أنه، بسبب القيود الأمنية المفروضة، يُمنع سفر مواطني الولايات المتحدة الأمريكية الى لبنان وإقامتهم فيه، علماً أن عدداً من الموظفين الدائمين في اللجنة هم من مواطني الولايات المتحدة.

### سادساً- الآثار المالية

٢٦- لإحاطة اللجنة علماً بالآثار المالية التي تترتب على اتخاذ اللجنة لقرار بشأن الخيارين المطروحين في الفصل الختامي من هذا التقرير، في المرفق الثالث، يقدم المراقب المالي للأمم المتحدة معلومات توضيحية موجزة للتقديرات المتعلقة بما يلي:

(١) التكاليف التي سيجري تحملها لمرة واحدة والتي لها صلة بالانتقال في حد ذاته، اذا دعت الحاجة، الى قطر ولبنان، على التوالي، مثل التعبئة والتغليف، ونقل أجهزة اللجنة ومكاتبها، والسفر، وبدل الإعاشة اليومي، وبدلات النقل، وتكاليف نقل الأمتعة، وتعويضات إنهاء الخدمة، والتكاليف الأخرى ذات الصلة، إذا كانت تستحق الدفع؛

(ب) إجمالي التكاليف العامة للموظفين، ومستويات بدل الإعاشة اليومي، والمؤشرات الأخرى التي تسمح بإجراء مقارنة، حسب البلد المضيف المحتمل، للتكاليف السنوية لتشغيل اللجنة في مقر العمل في كل بلد.

### سابعاً- ملخص الملاحظات

٢٧- لدى استعراض العروض التي قدمتها الحكومات المعنية كان الهدف الأساسي هو كفاءة المحافظة على قدرة اللجنة على أدائها للمهام التي يكلفها بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وعلى تنفيذ برنامج عملها بأكبر قدر من الكفاءة.

٢٨- وترد نتائج التقييم الذي طلبته اللجنة في دورتها السادسة عشرة في الجدول المقارن التالي.

الأردن	لبنان	قطر	
أعرب كتابةً عن نيّته تقديم مرافق كافية. واقترح استخدام مبنى مؤقت خلال عملية التشييد	اقترح مبنى معيناً انتظاراً لاستكمال عملية التشييد	أعربت كتابةً عن نيّتها تقديم مرافق كافية. واقترحت استخدام مبنى مؤقت خلال عملية التشييد	المرافق، المكاتب
استخدام المركز الثقافي الحالي	ستكون مرافق المؤتمرات في المبنى المقترح	استخدام مركز المؤتمرات الخاص بفندق شيرتون-الدوحة	مرافق المؤتمرات
سيجري التفاوض عليها. طرف في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة	سيجري التفاوض عليها. طرف في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة	سيجري التفاوض عليها. ليست طرفاً في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة	اتفاقات المقر

(تابع)

قطر	لبنان	الأردن	
تتوفر فيها أعداد محدودة من الكفاءات. شروط التوظيف تخضع لنظام الكفاءة المحلي	يتوفر فيه كفاءات تلبي الاحتياجات	يتوفر فيه كفاءات تلبي الاحتياجات	توفر الموظفين المحليين
لا توجد تقييدات معروفة	بيروت في المرحلة ١ الجنوب في المرحلة ٢ قد يُمنع بعض الموظفين والممثلين من الانتقال و/أو السفر الى لبنان	لا توجد تقييدات معروفة	ظروف الأمان
تلبي الاحتياجات	تحت الإنشاء	تلبي الاحتياجات	الاتصالات
لا يتوفر الا بضع رحلات جوية	تتوفر رحلات جوية مباشرة	تتوفر رحلات جوية مباشرة	النقل الجوي
تلبي الاحتياجات	تلبي الاحتياجات	تلبي الاحتياجات	البعثات الدبلوماسية
تلبي الاحتياجات	تحت الإنشاء	تلبي الاحتياجات	الماء والكهرباء
متوفرة	متوفرة	متوفرة	أثاث ومعدات وأجهزة المكاتب
متوفرة	متوفرة بقدر محدود بعض الشيء	متوفرة	المساكن
قدرة المدارس على استيعاب الطلاب ينبغي زيادتها	متوفرة لكن بعض المدارس الدولية لا تعمل حالياً	متوفرة	المدارس

٢٩- والخياران الأساسيان اللذان قد ترغب الدول الأعضاء في الاسكوا أن تنظر فيهما في هذه المرحلة يُمكن تلخيصهما على النحو التالي:

الخيار ألف: تُهرِّرُ اللجنة في هذه الدورة ما اذا كان التقييم الوارد هنا يوفر معلومات كافية يُستند عليها في اتخاذ توصية نهائية تُقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن اختيار المقر الدائم للاسكوا من بين قائمة الدول الأعضاء التي أبدت استعدادها لاستضافة اللجنة. وفي اطار هذا الخيار، تتصل الأمم المتحدة بحكومة الدولة التي يقع عليها الاختيار لتسوية كافة القضايا التي مازالت موضع النظر، وللتفاوض كذلك بشأن اتفاق المقر والجدول الزمني لانتقال اللجنة الى مقرها الجديد والأسلوب الذي يتم به ذلك، اذا اقتضت الضرورة. وبعدئذ تقدم التوصية المناسبة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الخيار باء: تُهرِّرُ اللجنة أن تقييم العروض المقدمة والعوامل الخارجية الأخرى لا يُشكل أساساً كافياً لاتخاذ قرار نهائي في الوقت الراهن بشأن اختيار المقر الدائم. وفي اطار هذا الخيار، تُفتح الأمم المتحدة حكومة الأردن لتحديد وتحسين الترتيبات الراهنة، ويُفضل أن يكون هذا التمديد لفترة سنتين، ثم تلتبس من الدول الأعضاء تقديم عروض جديدة لاستضافة المقر الدائم للجنة، ولعرض التقييم التفصيلي للعروض الجديدة، إن وردت، على اللجنة في دورتها المقبلة.

٣٠- وختاماً، يود الأمين التنفيذي أن يكرر، بإسم الأمين العام للأمم المتحدة، الإعراب مجدداً عن خالص التقدير لكل الحكومات التي أبدت استعدادها لاستضافة المقر الدائم للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وأن يعرب كذلك عن التقدير بصفة خاصة لحكومة الاردن لاستمرار دعمها وتعاونها.

١- ممثلو حكومات الدول الاعضاء المعنية باستضافة المقر الدائم للجنة

الأردن

السيد نايف الحديد  
أمين عام وزارة الخارجية

السفير نبيل التلهوني  
رئيس دائرة المنظمات الدولية والمؤتمرات،  
وزارة الخارجية

السيد محمد توفيق الخالدي  
مدير الدائرة القانونية  
وزارة الخارجية

السيد باسل النظيف  
مهندس، عمارة رامنا

قطر

السيد عبد الرحمن بن حمد العطية  
السفير بوزارة الخارجية

السيد علي عبد العزيز الكواري  
مدير إدارة المنظمات والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية بوزارة الخارجية

السيد أحمد الملا  
مدير إدارة المراسم بوزارة الخارجية

السيد يوسف كمال  
وكيل وزارة المالية والاقتصاد والتجارة

السيد علي خلف  
مدير الادارة الاقتصادية بوزارة المالية والاقتصاد والتجارة

السيد فوزي الابراشي  
خبير قانوني، وزارة المالية والاقتصاد والتجارة

السيد فؤاد محمد  
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الانسة سالي ماثيو  
سكرتيرة أقدم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لبنان

السيد فارس بوز  
وزير الخارجية

١- ممثلو حكومات الدول الأعضاء المعنية باستضافة المقر الدائم للجنة (تابع)

لبنان (تابع)

السيد ظافر الحسن  
أمين عام وزارة الخارجية

السفير جورج سيام  
مدير إدارة المنظمات الدولية،

السفير ويليام حبيب  
سفير، وزارة الخارجية

الآنسة ليلي شهاب  
سكرتيرة إدارة المنظمات الدولية

السيد عزيز عزي  
سكرتير إدارة المنظمات الدولية

السيد نهاد بارودي  
السيد جورج مارون  
مكتب تنمية وتعمير لبنان

السيد هندريك فان در كلويت  
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد كريستيان دي كليرك  
المساعد الخاص للممثل المقيم

٢- أعضاء البعثة الفنية المشتركة

رئيس شعبة الإدارة (الاسكوا)

رئيس مجلس الموظفين (الاسكوا)

أمين سرّ اللجنة (الاسكوا)

رئيس قسم الميزانية والمالية (الاسكوا)

موظف الشؤون القانونية، مكتب الشؤون القانونية (المقر)

مكّلف بالأعمال، قسم الخدمات العامة (الاسكوا)

نائب رئيس مجلس الموظفين (الاسكوا)

مهندس معماري، مكتب الخدمات العامة (مقر الأمم المتحدة)



### ٣- زيارة البعثة الى الأردن

١- المكاتب. نوقش المبنى المعروف مبدئياً، وهو بناية راماء، أثناء الاجتماعات الأولى مع مسؤولي الحكومة. وقد وجدت البعثة لدى زيارة المبنى واستعراض المساحات المتاحة، أن المساحة الاجمالية بالمبنى تبلغ ٢٠٠ ٢٠٠م، منها ٢٠٠ ٢٥٠م من المساحة الصالحة للمكاتب (المضاء بضوء النهار) و٢٠٠ ٢٠٠م من المساحات الصالحة للاستخدامات الخاصة. ولما كانت الاسكوا تحتاج الى ١٠٠ ٢٠٠م لتلبية احتياجاتها المطلوبة للمكاتب وللخدمات الخاصة، فإن النقص في المساحة المطلوبة في هذه الحالة يكون ٩٠٠ ٢٠٠م. وأثناء اللقاءات التي أجرتها البعثة مع المسؤولين في الحكومة، وافقت الحكومة على إجراء تجديدات كاملة للمبنى المقترح. وبعد أن قدمت الاسكوا الأرقام التي تعبر عن مجموع المساحات المطلوبة، حدد مسؤولو الحكومة بناية ثانية على مقربة من البناية الأولى وعرضوا استخدامها مع بناية راماء كمقر مؤقت.

٢- أما مساحة أماكن المكاتب والاستخدامات الخاصة فتبلغ ١٠٠ ٢٠٠م، وإذا أضيفت إليها مساحة المنطقة المقترحة للخدمات (مثل دورات المياه والأدراج) البالغة قرابة ٦٠٠ ٢٠٠م، بلغت المساحة الاجمالية ٧٠٠ ٢٠٠م. وقد أُشير الى أن هذه المساحة الاجمالية سوف تشكل بداية استعراض وزارتي لاقتراح بديل بمقر دائم للاسكوا في موقع ممتاز.

٣- مرافق المؤتمرات. تقترح الحكومة أن تستخدم الاسكوا مرافق المؤتمرات الموجودة في المركز الثقافي الملكي، بدلاً من بناء مرافق جديدة كلياً. وقد استخدمت الاسكوا المركز الثقافي الملكي في الماضي وهو يناسب أنواعاً معينة من الاجتماعات. كذلك يمكن استخدام مرافق المؤتمرات في الفنادق المحلية. وينبغي تشجيع الحكومة على الاسهام في تكاليف استخدام الاسكوا لمرافق المؤتمرات أو توفيرها لها مجاناً عند اللزوم.

### ٤- زيارة البعثة الى قطر

٤- المكاتب. أثناء الاجتماعات التي عقدتها البعثة مع مسؤولي الحكومة، قدمت الحكومة مزيداً من التفاصيل عن المبنى المؤقت، وهو مبنى العظية. وافادت الحكومة أيضاً بأن الاسكوا قد تجد أن هذا المرفق مقبول لديها كمقر دائم لها. ووافقت البعثة على معاينة الموقع من هذا المنطلق. ويتكون المبنى من برجين يضمن المكاتب، يتألف أحدهما من تسعة طوابق، ويتألف الثاني من أحد عشر طابقاً. ولكن بعد المعاينة الدقيقة استقر الرأي على أن المبنى يحتاج الى تجديدات كبيرة، منها: تحويل نظام التكييف القائم على أساس وحدات التبريد بطريقة الحمل الى نظام تكييف مركزي؛ وبناء درج خارجي يتفق ومعايير السلامة في حالة الحرائق؛ وإعادة انشاء كافيتيريا ومرافق المطبخ؛ وتغيير الأسلاك والمصابيح الكهربائية لتناسب مع الاستخدامات الحديثة للمكاتب (أي مع تجهيزات الحاسوب). وقد لاحظت البعثة بصورة رئيسية أن في البرجين ٩٠٠ ٢٠٠م من المساحة الصالحة للمكاتب والمضاء بنور النهار و٩٠٠ ٢٠٠م من المساحة الصالحة للاستخدامات الخاصة (أي غرف الملفات والاستنساخ). وبالتالي يكون صافي المساحة

المتاحة هو ٢٠٠ ٨٠٠ م٢. ويكون اجمالي المساحة، بما فيها أماكن وقوف السيارات التي تتسع لما بين ٤٠ و ٥٠ سيارة ومساحة الخدمات في جميع الطوابق هي ٢٢ ٩٠٠ م٢. ولما كان مجموع المساحات المطلوبة للمكاتب والاستخدامات الخاصة، الموضحة في الاحتياجات التي بينها الاسكوا، يصل الى ١٠٠ ٢٠٤ م٢، فإن المبنى سيكون كافياً كمقر مؤقت للجنة.

٥- وما إن علم مسؤولو الحكومة أن المبنى المؤقت لا يكفي لاستيعاب اللجنة بصفة دائمة، حتى اشاروا الى أن قطر مستعدة لتصميم وبناء مقر جديد. وسيكون موقع المقر على الأرجح في مكان مناسب في منطقة الساحل. وذكر في المناقشات التي أجرتها البعثة مع مسؤولي الحكومة ان اختيار الموقع بالقرب من مرافق المؤتمرات الخاصة بفندق شيراتون-الدوحة سيكون أنسب لما يوفر ذلك من يسر في استخدام مرافق المؤتمرات المذكورة. هذا، وسيجري تصميم المبنى الجديد بالتنسيق بين المسؤولين في حكومة قطر وبين الأمم المتحدة لكي يفي تماماً بالشروط المطلوبة.

٦- مرافق المؤتمرات. تقترح الحكومة أن تستخدم الاسكوا مرافق المؤتمرات الخاصة بفندق شيراتون-الدوحة، بدلاً من بناء مرافق جديدة كلياً. وقد عين أعضاء البعثة مركز المؤتمرات ووجدوه أكثر من مناسب من جميع الوجوه. ويجب تشجيع الحكومة على تحمل جزء من تكاليف استخدام الاسكوا لهذه المرافق أو توفيرها لها مجاناً.

#### ٥- زيارة البعثة الى لبنان

٧- المكاتب. المبنى الذي عرضته الحكومة، وهو برج المر، شُيد في عام ١٩٧٥ بكامل ارتفاعه كهيكل فقط، ثم توقفت أعمال البناء بسبب القتال. وحالياً ما زالت عملية إكمال البناء وتشطيبه تحتاج لمزيد من التمويل.

٨- وقد اتضح من زيارة الموقع ومعاينة عدد محدود من طوابق المبنى ودراسة نشرة عن برج المر أن المساحة الاجمالية التي تبلغ ١٨٠ ٢١٩ م٢ لا يتوفر منها على وجه التقريب إلا مساحة قدرها ١٣ ٠٠٠ م٢ يمكن استخدامها. ولما كانت الاسكوا تحتاج الى ١٠٠ ٢١٤ م٢ من المساحة اللازمة للمكاتب والاستخدامات الخاصة، فإن صافي النقص يكون ١٠٠ ٢١ م٢. ويحتاج الأمر الى مزيد من الدراسة عندما تقدم الحكومة الرسوم التفصيلية للمبنى لتقدير كافة المساحات، حيث إن التقدير الأولي قد استند، كما أُشير فيما تقدم، الى نشرة عن المبنى وليس على قياسات أو زيارات فعلية.

٩- وانتهت البعثة الى أن مساحة المكاتب تكفي لاستيعاب الاسكوا. ولكن البعثة رأت أن أماكن الاستخدامات المشتركة (بما في ذلك الكافيتيريا والمرافق المصرفية، وغرف البريد والحقيبة الدبلوماسية، ومرافق المؤتمرات) يمكن توفيرها لجميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في بيروت. وكان المجلس الوطني للتعمير والتنمية قد أبدى تقيلاً لرأي البعثة بإمكانية توفير مساحة اضافية للمكاتب لاستيعاب هيئات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في بيروت.

١٠- وفهمت البعثة من مناقشاتنا مع مسؤولي الحكومة أن المبنى المقترح سيكون جاهزاً ومجانياً وأنه يمكن فيما بعد مناقشة أهم القضايا المتعلقة بالصيانة.

١١- مرافق المؤتمرات. يحتوي المبنى المعروض، على قاعة للسينما في دور التسوية الأرضي يمكن فيها إقامة قاعة كبيرة وقاعة صغيرة للمؤتمرات. وعمق هذه القاعة قيد البحث عمق طابقين وتتوفر فيها كل المخرج اللازمة. كما يمكن أن يقام فيها صفٌ من كُوى الترجمة الفورية. وعلاوة على ذلك، عرضت الحكومة على الاسكوا استخدام مركز المؤتمرات الدولية عند عقد أي مؤتمر كبير.

٦- تكاليف النقل والتكاليف السنوية للموظفين

(بملايين الدولارات)

<u>الدوحة</u>	<u>بيروت</u>	<u>عمّان</u>	
٤٣	٤٥	-	تكاليف النقل
٢٠٤	١٧٥	١٦٤	التكاليف السنوية للموظفين